

الفعل المضارع

بين الشمول والاستمرار
والمضى، والحال، والاستقبال

بقلم الدكتور

عبد المنعم أحمد هريدي

الأستاذ المساعد للغويات بالكلية

تقديم

من المعروف أن الفعل المضارع يصلح للدلالة على الحال والاستقبال في أساس الوضع .

فالفعل (يقوم) مثلا يدل على القيام في الوقت الحاضر ، والقيام في الزمن المستقبل على السواء ، والفعل المضارع - من حيث هو - حدث مبهم في هذين الزمانين صالح لإرادة أحدهما إلا إذا وجد معه ما يخلصه إلى واحد منها ويخصصه به .

وشبيه بهذا أنه إذا قال قائل : (رأيت رجلا) انصرف «رجل» لو أحد من أفراد هذا الجنس مبهم فيهم غير متعين ، فاذا ما قال القائل : (رأيت الرجل فأدخل الألف واللام على الواحد المبهم قصره على واحد بعينه .

كذلك فإنه إذا قيل مثلا (سعد يقوم) صلح القيام لزمانى الحال والاستقبال وهو مبهم فيهما ، فاذا ما قيل : (سعد سيقوم أو سوف يقوم) صار الحدث المدلول عليه بـ « يقوم » مستقبلا لا غير بعد دخول السين وسوف عليه .

وقد ذهب الدكتور / أوتوجسبرسن في كتابه « أصول الأجرومية الإنجليزية » إلى إنكار الزمن الحاضر فقال :

« إن لنا على الأصح أن نقول : إن الزمن ينقسم إلى جزأين : ماض ومستقبل وبينهما حد الاتصال وقت حاضر كأنه النقطة الهندسية التي لا طول لها ولا عرض ولا ارتفاع ، ولكنها على الدوام منسوبة إلى المستقبل » .

وقد سبقه إلى مناقشة هذا الموضوع العلامة موفى الدين يعيش بن يعيش في شرحه على المفصل حيث قال (١) .

«ما كانت الأفعال مساءرة للزمان والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده ، وتعدم عند عدمه إنقسمت بأقسام الزمان .

ولما كان الزمان ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك ، فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك : ماض ومستقبل وحاضر .

فالماضي ما عدم بعد وجوده ، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده وهو المراد بقول الزمخشري « الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك (٢) » أي : قبل زمان إخبارك .

ويريد الزمخشري بالاقتران : وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه ، ولولا ذلك لكان الحد انذى وضعه للماضى فاسداً .

والمستقبل ما لم يكن له وجود أثناء التكلم ، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده .

وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل ، ويسرى منه الماضى فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده .

١ -- شرح المفصل ٧ / ٤ .

٢ -- المفصل للزمخشري ص ٢٤٤ .

فالنقطة التي ينتهي عندها الزمان الماضي هي بداية الزمان المستقبل ، ومن ثم يكون الحاضر برهة لطيفة رهيفة لا يمكن تحديدها .

وإذا كان ذلك كذلك كانت دلالة المضارع علي المستقبل تبدأ بانتهاء اللفظ به . قال ابن يعيش (١) .

« وقد أنكر بعض المتكلمين فعل الحال وقال : إن كان قد وجد فيكون ماضيا وإلا فهو مستقبل ، وليس ثم ثالث » .

ويكاد النحاة العرب يجمعون علي وجود الزمان الحاضر ، ويطلقون عليه لفظ (الحال) ويدور حده عندهم حول وقت التكلم ، وهو وقت يتفاوت في الطول والقصر بقدر الأحرف والحركات والسكنات التي تتضمنها بنية الفعل المتكلم به .

ومقصود النحويين أن الحال : ما قارن وجود لفظه لوجود جزء من معناه فإذا ما قال قائل : (هذا زيد يكتب) فان (يكتب) هنا مضارع بمعنى الحال ووجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا جميعها ، وعبر بالحال عن اللفظ الدال علي الجميع لاتصال أجزاء الكتابة ببعضها ببعض ، لأن أجزاءها المستقبلية امتداد لجزئها المقارن .

ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالا مستأنفة الوجود أشبه المستقبل المحض في استئناف الوجود فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكا وضعيا ، لأن إطلاقه علي كل واحد منها لا يتوقف علي مسوغ من خارج اللفظ .

بمخلاف إطلاق المضارع مراداً به المضي ، وإطلاق الماضي مراداً به
الإستقبال فإن ذلك يتوقف على مسوغ من الخارج نحو : (لو تقوم أمس
لقلت معك) و (إن قمت غداً قلت معك) .

فلولا (لو) و (إن) ماساغ أعمال (تقوم) في (أمس) . ولا (قمت)
في (غداً) .

ويترجح دلالة المضارع على الحال مع التجريد من العوامل المرجحة
للإستقبال أو القابلية زمنه للمضي ، وتعين عند الأكثر بمصاحبته الآن وما في
معناه وبلام لا ابتداء وبنفيه بـ « ليس » و « ما » و « إن » .

ويتخلص للإستقبال بظرف مستقبل ، وبإسناده الى متوقع وبأقتضائه
طلباً أو وعداً وبمصاحبة ناصب أو أداة ترج أو إشفاق أو مجازاة ، أو
« لو » المصدرية أو نون توكيد ، أو حرف تنهيس ، وهو السين و(سوف)

وينصرف إلى الزمن الماضي ؛ (لم) و (لما) الجازمة و (لو) الشرطية
غالباً وبأذ وبربما ، و « قد » في بعض المواضع .

دلالة المضارع على الشمول والاستمرار :

والمقصود بالشمول هنا دلالة المضارع على الحال والاستقبال ، ويدل المضارع على الشمول إذا دل على حقيقة مسالة سائدة في مجال الطبيعة لا تتبدل بتجدد الليالي وتوالي الأيام وذلك نحو : (تشرق الشمس صباحاً من جهة الشرق ، وتغرب مساءً في جهة الغرب) و (يستمد القمر نوره من ضوء الشمس) فمذ كانت الشمس وإشراقها في الصباح من الشرق ، وغروبها في المساء في الغرب ومنذ كان القمر ونوره مستمد من ضوء الشمس ، وسوف يستمر ذلك كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وقد تكون الحقائق ثابتة بعلمها من الدين بالضرورة فاكتسبت الدوام والاستمرار نحو (الله يفعل ما يشاء) و (يبدأ الصوم بعد رؤية هلال رمضان)

وقد يستمد المضارع شموله واستمراره من دلالاته على العادة والسجية نحو (العربي بكرم ضيفه)

وقد يدل المضارع على الشمول والاستمرار بشيء خارج وذلك إذا صحب ما يقتضى التكرار والتجدد كقول الشاعر (١) :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة
بعثوا إلي عريفهم يتوسم ؟

١ - من الكامل قاله طريف بن تميم العنبري وينظر سيدييه ٤ / ٧ معاهد التنصيص ٩٩/١ ونوادير المخطوطات ٢١٩/٢ والأصمعيات ١٢٧ والمنصف

أو صحب (لا) كقول الشاعر (١)

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه لا يذهب العرف بين الله والناس
وكقول الآخر (٢)

يري الحاضر الشاهد المطمئن من الأمر ما لا يرى الغائب
روى ذلك عن الأخفش نصاً (٣)

وذهب الزمخشري إلى أن المضارع المنفى بـ (لا) يختص بالزمن المستقبل
فقال (٤) :

« (لا) لنفى المستقبل في قولك لا يفعل »

والذى جر الزمخشري إلى هذا الوهم قول سيبويه في باب نفي الفعل (٥) :

« وإذا قال (هو يفعل) أى : هو فى حال فعل فان نفيه (ما يفعل)

وإذا قال (هو يفعل) ولم يكن الفعل واقعا فنفيه (لا يفعل) »

فاستعمل سيبويه (ما) فى نفي الحال و (لا) فى نفي المستقبل ، وهذا
لا خلاف فى جوازه .

١ -- من البسيط قاله الحطيئة من قصيدة يهجو الزبرقان بن بدر

٢ -- من البحر المتقارب

٣ -- شرح التسهيل لابن مالك الورقة ٤ ب مخطوطة دارالكتب المصرية

١٠ ش نحو

٤ -- المفصل ص ٣٠٦

• -- كتاب سيبويه ١١٧٣

وليس في عبارته ما يمنع من إيقاع غير (ما) موقع (ما) ولا من إيقاع غير (لا) مواتع (لا)

فاكتفى الزمخشري بما قاله سيبويه في باب نفي الفعل ولم يضم إليه قوله في باب عدة ما يكون عليه الكلم (١) حيث قال سيبويه :

« وتكون (لا) ضداً لـ (نعم) »

وهذا من سيبويه إشعار بعدم تقييد (لا) في النفي بزمان دون زمان كما لا يتقيد (نعم) لان (نعم) تصديق لما قبلها : ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً نحو : (أقام زيد) ؟ و (أتظن علياً مسافراً) ؟ و (أتسافر غداً) ؟ فـ (نعم) بعد الثلاثة الأفعال مقتضية لثبوت القيام الماضي ، والظن الحالّي والسفر المستقبل .

و (لا) بعدهن مقتضية لنفيهن في تلك الأزمان الثلاثة .

على أن كلام سيبويه لو كان صريحاً في أن المضارع المنفي بـ (لا) لا يكون إلا مستقبلاً وصدقه عليه الزمخشري وغيره من المتأخرين لم يجز الأخذ به لمنافاته للكلام العربي والشواهد القاطعة الدالة على إيقاع المضارع المنفي بـ (لا) في مواضع تنافي الاستقبال ومن ذلك في القرآن الكريم قوله - تعالى - :

« وما لنا لا نؤمن بالله وما جاءنا من الحق ونطمع أن يدخلنا ربنا مع

القوم الصالحين « (١)

وقوله « ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت : لا أجد ما أحملكم

عليه » (٢)

وقوله « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئاً » (٣)

وقوله « وما لكم لاتؤمنون بالله والرسول يدعوكم لتؤمنوا بربكم » (٤)

وقوله « ما لكم لاترجون لله وقاراً » (٥)

وقوله « مالي لا أرى الهدهد » (٦)

وقوله « ومالي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون » (٧)

ومثال ذلك في غير القرآن الكريم إجماع النحاة على صحة قول من قال:

(أتظن ذلك واقعا أم لاتظنه) ؟ و (أتحب الخير أم لاتحبه) ؟ و (مالك

لاتقبل) ؟ و (ماشأئك لاتوافق) ؟ و (أراك لاتبالي)

وهناك أمر يرد قول من زعم أن (لا) تخلص الفعل المضارع للاستقبال

١ - الآية رقم ٨٤ من سورة المائدة

٢ - من الآية رقم ٩٢ من سورة التوبة

٣ - من الآية رقم ٧٨ من سورة النحل

٤ - من الآية رقم ٨ من سورة الجديد

٥ - الآية رقم ١٣ من سورة نوح

٦ - من الآية رقم ٢٠ من سورة النمل

٧ - الآية رقم ٢٢ من سورة يس

وهو الإجماع على صحة قول العرب (تاموا لا يكون زيداً) بمعنى :
الازيداً .

فالمعلوم المسلم به أن المستثنى منشيء للاستثناء ، والإنشاء لا بد فيه من
مقارنة معناه للفظه .

و(لا يكون) هنا استثناء فعناه مقارن للفظه . فلو كان النفي بلا مخلصا
للاستقبال لم تستعمل العرب (لا يكون) في الاستثناء لمبايئته للاستقبال

دلالة الفعل المضارع على الزمان الماضي :

يدل الفعل المضارع على الزمان الماضي إذا سبق بـ (لم) العاملة أو المهملة أو (لما) - الجازمة - فان هذين الحرفين ينقلان زمن الفعل المضارع إلى الماضي . ويختصان بالدخول عليه .

إلا أن مصحوب (لم) مطلق الانتفاء ، فاذا قيل (لم يكن) جاز أن يراد انتفاء غير محدود كقوله - تعالى - « لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد »^(١) وانتفاء محدود متصل بالحال كقوله - تعالى - « ولم أكن بدعائك رب شقياً »^(٢) وهذا معنى قول سيبويه^(٣) : (ولما هو كأن لم ينقطع) .

وقد يراد من اقتران (لم) بالمضارع انتفاء منقطع كقوله - تعالى - « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً »^(٤) .
وكقول الراجز^(٥) :

و كنت إذ كنت إلهى وحدكا
لم يك شيء يا إلهى قبلكا

١ - الآيتان ٣ ، ٤ من سورة الإخلاص :

٢ - الآية رقم ٤ من سورة مريم .

٣ - كتاب سيبويه ٢/١ .

٤ - الآية رقم ١ من سورة الإنسان .

٥ - هو عبد الله بن عبد الأعلى بنظر : سيبويه ٢/٢١٠ ، وابن

ولجواز انقطاع مدخول (لم يحسن أن يقال : (لم يكن ثم كان)
ولجواز كونه غير محدود حسن أن يقال : (لم يقض ما لا يكون)
وأما (لما) فمد لو لها إنتفاء محدود متصل بزمن النطق بها ، فذلك امتنع
أن يقال (لما يكن ثم كان) و (لما يقض ما لا يكون) لأن انتفاء قضاء
ما لا يكون غير محدود .
ولا يشترط كون المنفي بـ (لما) قريبا من الحال لقولهم : (عصى إبليس ربه
ولما يندم) بل الغالب كونه قريبا من الحال خلافا لابن هشام (١) .
والمنفي بـ (لما) متوقع الحدوث ، وقد فطن لذلك العلامة الزمخشري فقال
في تفسير قواه - تعالى - « ولما يدخل الإيمان في قلوبكم » (٢) .
« ما في (لما) من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد ، (٣)
وإنما جزم الزمخشري بإيمانهم مع أن (لما) تفيد التوقع لأن التوقع في كلام
الله - تعالى - يحمل على التحقيق .
وجعل الرضى نفي (لما) للمتوقع - غالبا - وقال : (٤) « وقد تستعمل
في غير المتوقع » - أيضا - نحو : (ندم ولما ينفعه الندم) .
ونظر ابن هشام إلى (لما) من زاوية أخرى حيث رأى أنها إنما تستخدم

١ - معنى اللبيب ٢/٢١٩ .

٢ - من الآية رقم ١٤ من سورة الحجرات .

٣ - الكشف ٣/٥٧٠ .

٤ - شرح الكافية للرضي ٢/٢٥١ .

لنفي الماضي القريب ، ولا تستخدم لنفي الماضي البعيد (١) .

ويرى ابن يعيش أن هذه الأدوات إنما عملت في الفعل المضارع لأنها نقلته من الحاضر إلى الماضي على حد لا يكون في الاسم ، لأن الحد الذي يكون في الاسم إنما يكون لقريظة الوقت حيث قال (٢) :

« وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال دون الاسماء . والحرف إذا إختص عمل فيها يختص به .

هذه الحروف قد أثرت في الأفعال تأثيرين ، وذلك أن (إن) نقلت الفعل إلى الاستقبال والشرط .

و (لم) نقلته إلى الماضي والنفي
و (لما) كذلك إلا أن (لما) لنفي فعل معه (قد) ، و (لم) لنفي فعل ليس معه (قد)

فاذا قال القائل (تام زيد) قلت في تنبيه (لم يقم)
وإذا قال القائل (قد تام زيد) قلت في تنبيه « لما يقم »

فان قيل : وام كان عمل بعض الحروف المختصة بالأفعال الجزم وبعضها النصب ؟ فالجواب عن ذلك أن ما نقل الفعل إلى معنى لا يكون في الاسم عمل فيه اعرابا لا يكون في الاسم .

ولما كان الشرط والأمر والنهي لا يكون إلا في الأفعال عملت

١ - معنى اللبيب ٢/٢١٩ .

٢ - شرح المنصل ٧/٤١ .

أدواته فيها الجزم الذى لا يكون إلا فى الأفعال .

أما (لم) و (لما) فإنها ينقلان الفعل الحاضر إلى الزمان الماضى على حد لا يكون فى الاسم ، لأن الحد الذى يكون فى الاسم إنما يكون بقرينة الوقت نحو (زيد ضارب أمس) .

ولا يجوز أن يقال (زيد يضرب أمس) فينقل المضارع إلى الماضى بقرينة كما فعل فى الاسم ، ويجوز (لم يضرب أمس) .

فلما نقل على حد لا يكون فى الاسم عملت الأداة فيه إعرابا لا يكون فى الاسم فلذلك كانت جازمة .

وقيدت (لما) بنسبة الجزم إليها لأن (لما) تأتي فى كلام العرب على ثلاثة وجوه .

الأول : أن تكون نافية جازمة وهى المرادة هنا ولا يليها من الأفعال إلا فعل مضارع اللفظ ماضى المعنى .

الثانى : أن تكون حرفا يدل على جوب شىء لوجوب غيره ، ولا يليها إلا فعل خالص الماضى أى : ماض انظرا معنى كقواه - تعالى - « وتلك القرى أهلكتناهم لما ظلموا (١) .

وهى حرف عند سيبويه فقد قال (٢) :

« هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بنى على الفعل . . .

١ - من الآية رقم ٥٩ سورة الكهف .

٢ - كتاب سيبويه ٩٨/١ .

وذلك أن من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل ، ولا يكون الذى يليها غيره مظهرا أو مضمرا .

فمألا يليه الفعل إلا مظهرا : (قد) و (سوف) و (لما) ونحوهن
ومذهب أبى على الفارسي أن (لما) هذه ظرف بمعنى (حين) .

والآية السابقة ترجح مذهب سيويوه لأن المراد أن أهل القرى أهلكوا بسبب ظلمهم لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم ، لأن ظلمهم متقدم على إنذارهم وإنذارهم متقدم على إهلاكهم .

ولأن (لما) هذه تقابل (لو) لأن (لو) فى الغالب تدل على امتناع لا امتناع و (لما) تدل على وجوب لو وجوب .

ويحقق تقابلها أنه يصح أن يقال : (لو قام زيد لقام عمرو ، لكنه لما لم يقم زيد لم يقم عمرو) .

والثالث من إستعمالات (لما) أن تكون بمعنى (الا) فى قسم كقول عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - لأبى موسى الأشعري : (عزم عليه لما ضربت كاتبك سوطا) .

وقد تكون بمعنى (الا) بعد نفي دون قسم ومنه قراءة ابن عامر وعاصم وحزمة (١) . « وان كل لما جميع لدينا محضرون (٢) » و « وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا » (٣) .

١ - ينظر إتخاف فضلاء البشر ٣٨٥ .

٢ - من الآية رقم ٣٢ من سورة يس .

٣ - من الآية رقم ٣٥ من سورة الزخرف .

أى ما كل ذلك إلا جميع ، وما كل ذلك الا متاع الحياة الدنيا .
وأطلقت (لم) عن التقييد بالجازمة تنبيها على أنها صارفة معنى المضارع
إلى المضى ولو لم يكن الفعل بعدها مجزوما كقول الشاعر (١) .

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليحاء لم يوفون بالجار
ومها يك من شيء فإن الأثر الإعرابي الذي تحدثه كل من (لم) و (لما)
ليس ذا أهمية في هذا المجال بالنسبة لما تحدثه هاتان الأداتان في الفعل المضارع
من قلب زمنه للمضى .

ومن ثم فنحن لا ننظر إلى (لم) و (لما) من حيث أنها أداتان تعملان
في المضارع الجزم ، وإنما ننظر إليهما من حيث أنها أداتان تدخلان على الفعل
المضارع فتتقلان زمانه إلى المضى .

وينصرف المضارع إلى الدلالة على المضى إذا سبقته (كان) التي تدل
على أن الحدث الواقع بعدها قد وقع في الزمان السابق لزمن التكلم . (كان
سعد يكتب) يفيد أن الكتابة حدثت قبل النطق بهذه الجملة رغم أن الفعل
الدال على الكتابة في صيغة المضارعة .

وهذا معنى قول سيبويه : (٢) « وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى »

١ - من البسيط وينظر الخصاص ٣٨٨/١ والمحتسب ٩٨/١ وشرح الكافية
الشافية ١٥٧٤/٣ وشرح عمدة الحفاظ ١٢٤/١ وشرح التسهيل الورقة ٦ وهمع
الموامع ٥٦/٢ والأشعوني ٦/٤ .

٢ - كتاب سيبويه ٤٥/١ .

كذلك ينصرف المضارع إلى الزمان الماضي - غالباً - إذا اقترن بـ (لو) الشرطية .

ومما هو جدير بالتنبيه عليه أن (لو) تستعمل في العربية على وجهين :

الأول : موصولة وهي التي يصلح في موضعها (أن) وأكثر ما تقع بعد (ود) أو ما في معناها كقوله - تعالى - « ودوا لو تدهن فيدهنون »^(١) وقد جرت عادة النحاة أن يذكرها مع حروف المصادر .

الثاني : أن تقع شرطية وقد ترادف (إن) الشرطية كالتى في قوله - تعالى - « وايمخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم »^(٢) وقد تقع غير مرادفة لـ (إن) وهي أكثر وقوعاً من غيرها .

وعبارة سيبويه عن (لو) : « وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره »^(٣) يعنى بذلك سيبويه أن مقتضى قول من قال : « لو يحضر زيد لأكرمه سعد » .

أن الاكرام من سعد كان متوقفاً لحصول حضور من زيد على تقدير حصوله .

وليس في هذه العبارة تعرض لكون الثاني صالحاً للحصول بدون حصول الأول أولاً .

١ - من الآية رقم ٩ من سورة القلم .

٢ - من الآية رقم ٩ من سورة النساء .

٣ - كتاب سيبويه ٣٠٧٢ .

والحق فيه أنه صالح لذلك وأن الأول محكوم بعدم حصوله لأنه قد
فقال (لو يترك العبد سؤال ربه لأعطاه) .

فترك السؤال محكوم عليه بعدم الحصول ، والعطاء محكوم بحصوله على
كل حال .

والمعنى : أن عطاءه حاصل مع ترك السؤال فكيف مع السؤال ؟ ومنه
قول عمر -- رضى الله عنه -- فى صهييب - رضى الله عنه . (لو لم يخف الله
لم يعصه) .

والعبارة الجيدة فى (لو) أن يقال : هى حرف يدل على انتفاء تال يلزم
لثبوتها ثبوت تاليه « (١) » .

فقيام (زيد) من قوله (لو قام زيد لقام عمرو) معلم بانتفائه فيما مضى
وكونه مستلزما لثبوتها لثبوت قيام من عمرو .

وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له ؟ لا تعرض
لذلك بل الأكثر كون الثانى والأول غير واقعين .

والأكثر إستعمال (لو) فى المضى ، وإستعمالها فى المضارع قابل ومنه
قوله -- تعالى -- « ولو يؤاخذ الله الناس بظواهرهم ما ترك عليها من دابه » (٢)
وقول كثير بن عبد الرحمن فى عزة (٣) :

١ - شرح الكافية لابن مالك ١٦٣١/٣ .

٢ - من الآية رقم ٦١ من سورة النحل

٣ - من الكامل .

لو يسمعون كما سمعت كلامها خروا لعزة ركعاً وسجوداً
و (لو) التي يخلص المضارع بعدها للدلالة على الماضي هي (لو) الشرطية
التي لا ترادف « ان » الشرطية .

فلو وقع بعد (لو) التي ترادف (ان) الشرطية خالص للاستقبال كما
يكون ، بعد (ان) ومن ذلك قول الشاعر (١) :

لا ياتك الراجيك إلا مظهراً خلق الكريم ولو تكون عديماً
كذلك ينصرف زمان المضارع إلى الماضي إذا وقع بعد (إذ) و (ربما)
و (قد) في بعض المواضع .

فمثال إنصرفه إلى الماضي بعد (إذ) قوله - تعالى - « وإذ تقول للذي
أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك » (٢) .
بمعنى : إذ قلت .

ومثال انصراف المضارع إلى الماضي بعد (ربما) قول الشاعر (٣) :

لا يضيع الامين سرّاً ولكن ربما يحسب الخئون أمينا
وإنما كانت (ربما) تصارفة معنى المضارع إلى الماضي لأن (رب) قبل
اقترانها بـ (ما) مستعملة في الماضي . واستصحب لها بعد الاتزان ما كان لها
بل هي بذلك أحق ، لأن (ما) للتوكيد فيتم كدبها معنى ما تتصل به ما لم

١ - الكامل وينظر شواهد المعنى القسم الثاني ص ٦٤٦ .

٢ - من الآية رقم ٣٧ من سورة الأحزاب .

٣ - من الخفيف وينظر في شرح التسهيل لابن مالك الورقة ٥ ب .

تقلبه من معنى إلى معنى كما فعل بـ (إذ) حين قيل فيها (إذ ما) حيث قلب المعنى ففارقتهما الدلالة على المضى ، وحدث فيها معنى المجازاة .

أما (ما) المتصلة بـ (رب) فغير قابلة معناها بل مؤكدة له ، فاستصحب لـ (رب) مع وجودها ما كان لها من المضى .

وإذا دخلت (قد) على المضارع فهي كـ (ربا) في إفاضة التقليل و صرف مدلول المضارع إلى معنى المضى .

وهذا ظاهر كلام سيبويه لأنه قال في - باب عدة ما يكون عليه الكلم (١) :

« وأما (قد) فـجواب لقوله : (لما يفعل) فتقول (قد فعل) »

ثم قال :

وتكون بمنزلة (ربا) قال الهذلي (٢) :

قد أترك القرن مصفراً أنامله كان أثوابه محت بفرصاد

كأنه قال : ربا »

وأطلاق سيبويه القول بأن (قد) بمعنى (ربا) تصريح بالتسوية بينها في التقليل و صرف الفعل إلى المضى .

١ - كتاب سيبويه ٢٢٣/٤ وما بعدها .

٢ - من البسيط قاله عبيد بن الأبرص وهو في يوانه ص ٧١ .

والقرن : النظير . مصفراً أنامله : ميتا محت : صب عليها الفرصاد :

التوت . شبه الدم بحمرة عصارة التوت .

فان خلت (قد) من معنى التقليل فأحيانا تخلو من الصرف إلى معنى
المضى كقوله تعالى ﴿ قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون ﴾ (١) .
وأحيانا تصرف إلى معنى المضى مع خلوها من معنى التقليل كقوله -
تعالى - ﴿ قد نرى تقلب وجهك في السماء ﴾ (٢) .

١ — من الآية رقم ٣٣ من سورة الأنعام .
٢ — من الآية رقم ١٤٤ من سورة البقرة .

دلالة الفعل المضارع على الحال :

لما كان للفعل المضارع صيغة في الوضع تخصه مثل (فعل) ، وللمستقبل صيغة تخصه كـ (إفعال) ولم يكن للحال صيغة تخصه بل اشترك مع المستقبل في المضارع جعلت دلالة المضارع على الحال راجحة عند تجريدته من القرائن ليكون جابراً لما فاتته من الاختصاص بصيغة .

وإذا كان التجرد من القرائن المرجحة لزم ما مرجحاً للحال فوجدان قرينة من قرائن الحال تؤكد الترجيح فيصير الحال بها متعيناً .

ومن القرائن التي تخلص المضارع للدلالة على الحال اقترانه بـ (ليس) فإنه فعل يدخل على الجملة الابتدائية فينتهيها في الحال .

فنفى (أنت تقرأ وتفهم) : (لست تقرأ وتفهم)

ففي الجملة الأولى إيجاب قراءة وفهم في الحال .

وفي الجملة الثانية نفي القراءة والفهم في هذا الزمان .

ومن نفي المضارع بـ (ليس) في الحال قول الشاعر يذم راحلته (١) :

فلست - وبيت الله - أرضى بمثلها . . . ولكن من يمشي سيرضى بما ركب

و (ما) بمنزلة (ليس) في نفي الحال فاذا قيل (هو يفعل) وأريد

الحال فجوابه وتفيته (ما يفعل) (٢) قال تعالى : « وما أدري ما يفعل بي

١ - من الطويل و ينظر شرح التسهيل ج ١ الورقة ٤ .

٢ - سيبويه في الكتاب ١١٧/٣ .

ولا بكم» (١) .

وقد يفيد اقتران المضارع بـ (ما) النافية - بجانب نفي الحال - نفي الانبغاء والضجة وذلك نحو قوله - تعالى - « وإذ قال الله يا عيسى بن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله قال : سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق (٢) »
قال المفسرون : ما يكون لي : ما ينبغي لي أن أقول قولاً لا يحق لي أن أقوله (٣) .

وقال الزمخشري (٤) في تفسير قوله - تعالى - ﴿ لولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا ﴾ (٥) .

فإن قلت : با معنى (يكون) والكلام بدونه ملتئم لو قيل : ما لنا أن نتكلم بهذا قلت : معناه معنى (ينبغي ويصح) أي : ما ينبغي لنا أن نتكلم بهذا وما يصح لنا .

وجاء في تفسير قوله - تعالى - ﴿ قال فاهبط منها فما يكون لك أن تتكبر فيها ﴾ (٦) معناه : فما يصح لك (٧) .

١ - من الآية رقم ٩ من سورة الأحقاف .

٢ - من الآية رقم ١١٦ من سورة المائدة .

٣ - الزمخشري في الكشاف ١/٦٥٥ .

٤ - الكشاف ٣/٥٥ .

٥ - من الآية رقم ١٢ من سورة النور .

٦ - من الآية رقم ١٣ من سورة الأعراف .

٧ - الكشاف ٢/٦٩ .

و (إن) النافية بمنزلة (ما) في نفي الحال . وتدخل على الجملتين :
الاسمية والفعلية ، مثالها مع المضارع ﴿ إن يقوم سعد ﴾ أى ما يقوم ،
قال الله - تعالى - ﴿ إن يتبعون إلا الظن ﴾ (١) وقال : ﴿ إن يقولون إلا
كذبا ﴾ (٢) ومنه ﴿ وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون ﴾ (٣) .

وكون النفي بـ (ليس) و (ما) و (إن) قرينة تخلص الفعل المضارع
للدلالة على الحال هو رأى جمهور النحاة (٤) .

قال ابن مالك (٥) « وليس ذلك بلازم . بل الأكثر كون المنفى بها
حالا ، ولا يمتنع كونه مستقبلا » .

ومثال الفعل المضارع المقترن بـ (ليس) وهو دال على الاستقبال قول
حسان فى وصف الزبير - رضى الله عنها - :

وما مثله فيهم ، ولا كان قبله . وليس يكون الدهر مادام يذبل (٦)
أى : ما فى هذا العصر مثله ، ولا كان فيما مضى ، ولا يكون فيما
يستقبل .

١ — من الآية رقم ٢٨ من سورة النجم .

٢ — من الآية رقم ٥ من سورة الكهف .

٣ — من الآية رقم ١٠٩ من سورة الأنبياء .

٤ — الفصل ص ٣٠٦ .

٥ — شرح تسهيل الفوائد ج ١ الورقة ٥ مخطوطة دار الكتب المصرية

٦ — من الطويل أنشده ابن مالك فى شرح التسهيل .

ومثله قول الآخر (١) :

والمراء ساع لأمر ليس يدركه والعيش شح واشفاق وتأميل

ومثال النعل المضارع المقترن بـ (ما) النافية و (إن) أختها وهو دال على الاستقبال قوله تعالى : ﴿ تل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى ان أتبع إلا ما يوحى إلى (٢) ﴾ .

ومنه قول أبي ذؤيب (٣) :

أودى بنى وأعقبونى حسرة عند الرقاد وعبرة ما تقلع

أما لام الابتداء فمخلصة المضارع للحال عند أكثر النجوين نحو :
(إنى لأحبك) .

و ليس كما ظنوا ، بل جائز أن يراد الاستقبال بالمضارع المقرون بها
ومنه قوله .. تعالى .. ﴿ وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة ﴾ (٤) وقوله .. جل
شأنه .. ﴿ إنى ليجزنى أن تذهبوا به (٥) ﴾ .

فالحكم بين العباد حددته الآية بيوم القيامة ، وهو يوم لم يأت بعد

١ — من البسيط من شواهد ابن مالك فى شرح التسهيل .

٢ — من الآية رقم ١٥ من سورة يونس . .

٣ — البيت من الكامل وينظر خزانة الأدب ٤٩٨/٣ .

٤ — من الآية رقم ١٢٤ من سورة النحل .

٥ — من الآية رقم ١٣ من سورة يوسف .

و(يخزن) مقرون بلام الابداء وهو مستقل لأن فاعله الذئاب وهو عند نطق يعقوب عليه السلام بـ (يخزن) غير موجود فلو أريد بـ (يخزن) الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود وهو محال .

وهناك أسماء تقترن بالفعل المضارع الصالح للحال والاستقبال فتخلصه للحال ، ومنها (الساعة) و (الحين) وما في معناهما من ظروف الزمان .

ومنها (الآن) وهو ظرف زمان معناه الزمان الحاضر ، وهو الذى يقع فيه كلام المتكلم الفاصل بين ما مضى من الوقت وما هو آت وهو مبنى على الفتح وفي علة بنائه إشكال (١) لا يعنينا هنا الخوض فيه ، ويكفيينا ما قاله ابن يعيش بعد أن عرض الآراء المختلفة وعللها :

﴿ والذي أراه أن تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة .. وأما علة بنائه فلا بهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة ، فاذا انقضى الزمان لم يصلح له ولزمه حرف التعريف فجرى مجرى الذى الذى والتي فاعرفه (٢) ﴾ .

والذى لا بد من إعتباره من أمر (الآن) وما في معناه أن القائل إذا قال : (الكاتب يكتب) كان الفعل محتملا للحال والاستقبال .

فاذا ما أتبع ذلك بكلمة (الآن) تعين الفعل للدلالة على الحال .

ويذهب بعض العلماء إلى جواز بقاء المقرون بـ (الآن) مستقبل الزمان لأن (الآن) قد تصحب فعل الأمر مع أن استقباله لازم كقوله -

١ — شرح المفصل ٤/١٠٢ .

٢ — المرجع السابق ٤/١٠٣ .

تعالى ... ﴿ فالآن باشرورهن ﴾ (١) .

فعبّر بـ (الآن) عن المدة التي رفع فيها الحرج عن المباشرين نساءهم في ليالي الصوم ، وعن مدة بلوغ ذلك المخاطبين ، وعن المدة التي تقع فيها المباشرة لأن (الآن) ليس عبارة عن المدة المقارنة لنطق الناطق فحسب ، بل (الآن) عبارة عن مدة ما حضر كونه ، فلو أن الكائن لا يتم كونه إلا في شهر فصاعداً جاز أن يقال فيه : (الآن هو كائن) ومنه قوله — تعالى — ﴿ فن يستمع الآن يجده له شهاباً رصداً ﴾ (٤) .

١ — من الآية رقم ١٨٧ من سورة البقرة .

٢ — من الآية رقم ٩ من سورة الجن .

دلالة الفعل المضارع على الاستقبال :

وإذا كانت هناك قرائن تعين الفعل المضارع للدلالة على الزمان الحاضر أو ترجحه للدلالة على هذا الزمن فإن هناك .. أيضا - قرائن تجعله خالص الدلالة على الزمان المستقبل أو راجحها ومن تلك القرائن :

دلالة الفعل المضارع على وعد أو وعيد أو وقوعه في سياق تهديد
فمن الأول قوله - تعالى - « أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيديهم
بزوح منه ويدخلهم جنات » (١)

وقوله .. جل شأنه .. « ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم ولكم فيها
ماتدعون » (٢)

وقوله . « أولئك يجزون الغرفة بما صبروا ويلقون فيها تحية
وسلاما » (٣)

ومن الثاني قوله - تعالى - « يعذب من يشاء ويرحم من يشاء » (٤)

وقوله - جل شأنه - « كذلك يربهم الله أعمالهم حسرات عليهم » (٥)

-
- ١ - من الآية رقم ٢٢ من سورة المجادلة
 - ٢ - من الآية رقم ٣١ من سورة فصلت
 - ٣ - من الآية رقم ٣٥ من سورة الفرقان
 - ٤ - من الآية رقم ٢١ من سورة العنكبوت
 - ٥ - من الآية رقم ١٦٧ من سورة البقرة

ومن الثالث قوله .. تعالى .. « اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير » (١)
وقوله .. جل شأنه .. : « لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم ،
الله يجمع بيننا وإليه المصير » (٢)

كذلك يدل المضارع على الاستقبال إذا ارتبط بظرف مستقبل نحو قول
القائل: « أزورك إذا تزورني »

ف (أزورك) عامل في (إذا) وهو ظرف مستقبل مضاف إلى (تزورني)
فتخلص الفعلان به للاستقبال .

كما يتخلص الفعل المضارع للاستقبال إذا انتضى طلبا كقوله .. تعالى ..
« والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » (٣)

قال الزمخشري : (٤)

فان قلت : فما معنى الإخبار عنهن بالتربص ؟

قلت : هو خبر في معنى الأمر ، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد
للأمر وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله فكأنهن امتثلن
الأمر بالتربص فهو يخبر عنه .

١ - من الآية رقم ٤٠ من سورة فصلت

٢ - من الآية رقم ١٥ من سورة الشورى

٣ - من الآية رقم ٢٢٨ من سورة البقرة

٤ - الكشاف ١/ ٣٦٥

ومن هذا القبيل قواه - تعالى - « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » (١)

ومما يخلص المضارع للدلالة على الزمان المستقبل وقوعه بعد أداة ترج نحو قواه - تعالى - « لعلي أرجع إلى الناس لعلمهم يعلمون » (٢)

وقواه - جل شأنه - « لعلى أبلغ الأسباب » (٣)

ومثله قول الشاعر (٤)

فقلت : أعيروني القدوم لعلي أخطر بها تبراً لأبيض ماجد
ويخلص المضارع للزمان المستقبل اقترانه بالسين كقوله - تعالى -
« سيقول السفهاء من الناس ما لاهم عن قبلهم التي كانوا عليها » (٥)

وقوله - جل شأنه - « سيصيب الذين أجرموا صغار عند الله وعذاب شديد » (٦)

١ - من الآية رقم ٢٣٣ من سورة البقرة

٢ - من الآية رقم ٤٦ من سورة يوسف

٣ - من الآية رقم ٣٦ من سورة غافر

٤ - من البحر الطويل ينظر المقاصد النحوية ١/٣٥٠ ، والدرر اللوامع

للشقيطي ٤٣/١

٥ - من الآية رقم ٤٢ من سورة البقرة

٦ - من الآية رقم ١٢٤ من سورة الأنعام

وقوله : « فسيفقونها ثم تكون عليهم حسرة ثم يغلبون » (١)

كما يتخلصه للزمان المستقبل اقترانه بـ (سوف) وذلك كقوله - تعالى -
كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون (٢)

وقوله - جل شأنه - « فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه » (٣)
ويتخلص المضارع للدلالة على الاستقبال بالمجازة ، ولا بد لأداة المجازة
من فعل يليها يسمى شرطا ، وفعل بعده - أو ما يقوم مقامه يسمى
جوابا وجزاء

وإذا كانا فعلين جاز أن يكونا مضارعين ، وأن يكونا ماضيين ، وأن
يكون الشرط ماضيا ، والجواب مضارعا ، وأن يكون الشرط مضارعا
والجواب ماضيا .

فالأول نحو قوله ... تعالى - « وإن تبدو مافي أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم
به الله » (٤)

والثاني نحو قوله - جل شأنه - « وإن عدتم عدنا » (٥)

-
- ١ - من الآية رقم ٩٢ من سورة الأتفال
 - ٢ - من الآية رقم ٤٣، ٤ من سورة التكاثر
 - ٣ - من الآية رقم ٥٤ من سورة المائدة
 - ٤ - من الآية رقم ٢٨٤ من سورة البقرة
 - ٥ - من الآية رقم ٨ من سورة الإسراء

والثالث نحو قوله - عز وجل - ﴿ من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها
نوف إياهم أعمالهم ﴾ (١)

والرابع نحو قول قعنب بن أم صاحب الغطفاني (٢)
إن يسمعوارية طاروا بها فرحا منى وما يسمعون من صالح دفنوا

وأكثر النحويين يخصصون الوجه الرابع بالضرورة
قال ابن مالك (٣) ولا أرى ذلك ؛ لأن النبي ﷺ قال : (٤)
« من يقر ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه »

وابن مالك في ذلك متابع لبعض المتقدمين من النحويين كالقراء (٥) الذي
أجاز أن يكون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ، وجعل من ذلك قوله
- تعالى - ﴿ إن نساء نزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين ﴾ (٦)
لأن (ظلت) بلفظ الماضي ، وقد عطف على (نزل) وحق المعطوف أن
يصلح لخلوه محل المعطوف عليه .

-
- ١ - من الآية رقم ١٥ من سورة هود
 - ٢ - من البسيط وينظر في ديوان الحماسة ٢/٢٦٧ ، أمالي المرتضى ١/٣٢٠ أمالي
البحرئى ٣٩٢ ، معط اللآلى ٣٦٣ شرح العيون ٣/٨٤ الاقتضاب ٣٩٢ .
 - ٣ - شرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٦ .
 - ٤ - أخرجه البخارى باب الإيمان ٢٥ ، الصوم ١ ، التراويح ١
 - ٥ - ينظر معانى القرآن ٢/٢٧٩ .
 - ٦ - الآية ٤ من سورة الشعراء .

وأمثلة أدوات المجازاة قوله - تعالى - ﴿ إن يشأ يرحمك وإن يشأ يهذبك ﴾ (١)

- وقوله - جل شأنه - ﴿ من يعمل سوءاً يجز به ﴾ (٢)
وقوله - عز وجل - ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾ (٣)
وقوله ﴿ مهما تأتينا من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾ (٤)
وقوله - ﴿ أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾ (٥)
وقوله - ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾ (٦)

وقول طرفة بن العبد : (١)

والست بحلال التللاع مخافة ولكن متى يستوفى القوم أزد

وقول العباس بن مرداس : (١)

إذا ما أتيت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمان المجلس

١ - من الآية رقم ٥٤ من سورة الإسراء

٢ - من الآية رقم ٢٣ من سورة النساء

٣ - من الآية رقم ١٩٧ من سورة البقرة

٤ - من الآية رقم ١٣٢ من سورة الأعراف

٥ - من الآية رقم ١١٠ من سورة الإسراء

٦ - من الآية رقم ٧٨ من سورة النساء

٧ - من الطويل ينظر ديوان طرفة بن العبد ص ٢٩ - التلعة : ما ارتفع من

سيل الماء الرغد : الإعانة ، الاستفاد . الاستعانة .

٨ - من الكامل وينظر ديوان العباس بن مرداس ص ٧٢

ياخير من ركب المطى ومن مشى فوق التراب إذا تعد الأتس
إنا وفينا بالذى عاهدتنا والحيل تقدم بالكأمة وتفرس
وقول الآخر (١)

جاز لك الله ما أعطاك من حسن وحيثما يك أمر صالح تكن
وقول ليبيد بن ربيعة العامري (٢) :

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها كلا مركبها تحت رجلك شاجر

ويتخلص المضارع للاستقبال - أيضا - إذا اقترن بـ « لو » المصدرية
كقوله - تعالى - ﴿ يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾ (٣) .

ولم يذكر « لو » في الحروف المصدرية إلا القراء ، وأبو علي في التذكرة
وذكرها أبو البقاء العكبري فقال في إعراب قوله تعالى « يود أحدهم لو
يعمر » « لو » هنا بمعنى (أن) الناصبه للفعل ، ولكن لا تنصب ، وليست
التي يمتنع بها الشيء . لامتناع غيره ، ويدلك على ذلك شيثان .

أحدهما : أن هذه يلزمها المستقبل ، والأخرى معناها في الماضي .

الثاني : أن « يود » يتعدى إلى مفعول واحد ، وليس مما يعلق عن

العمل (٤)

٩ - من البسيط . قال ابن فارس : جاز العقد وغيره : مضى على الصحة .

٢ - من الطويل ديوان ليبيد ص ٢٢ شجر بين رجليه : فرق بينها إذا ركب

٣ - من الآية ٩٦ من سورة البقرة .

٤ - إملاء ما من به الرحمن ص ٢٢٧ .

وأجاز أبو علي أن ينصب الفعل المعطوف علي صلتها ، وجعل من ذلك
قراءة بعض القراء ﴿ ودوا لو تذهن فيدهنوا ﴾ (١)

قال أبو علي : كأنه قال « ودوا أن تذهن فيدهنوا (٢) » فعمل علي المعنى
كما حل « أو لم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض بقادر (٣) في
زيادة الباء علي « أو ليس الذي خلق السماوات والأرض بقادر (٤) » لما كان
معناها واحداً .

وأكثر وقوع « لو » هذه بعد « ود » أو « يود » أو ما في معناها ،
ومن ورودها مصدرية دون فعل تمن قول الشاعر (٥) :

لقد طوفت الآفاق حتى بليت وقد أنى لي لو أريد

ومثله قول قتيلة بنت النضر بن الحارث تخاطب الرسول صلى الله عليه
وسلم (٦) :

ما كان ضرك لو مننت ورياً من القتي وهو المغيظ المحنق

-
- ١ - الآية رقم ٩ من سورة القلم .
 - ٢ - ينظر البحر المحيط ٣/٩٨ .
 - ٣ - من الآية ٩٩ من سورة الإسراء .
 - ٤ - من الآية رقم ٨١ من سورة يس .
 - ٥ - من الوافر قاله المسجاح بن سباع الضبي كما في شرح التسهيل ٣٨/١ .
 - ٦ - من الكامل من جملة أبيات قالتها قتيلة بنت النضر ، وكانت الرسول
عليه السلام - قتل النضر يوم بدر وعاتبته بهذه الأبيات وهي بتمامها في
الدرر اللوامع للشنقيطي ٥٤/١ .

وعلامة « لو » المصدرية أن يحسن في موضعها (أن) الناصبة .
بخلاف (لو) الدالة على امتناع لامتناع فإن تلك تؤثر ضد ما تؤثر هذه .
ويتلخص المضارع للاستقبال بنون التوكيد كقوله - تعالى ﴿ ولنبلوكم
بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأهوال والأنفيس والثمرات و بشر
الصابرين ﴾ (١)

وقوله جل شأنه ﴿ ولتعلمن نبأه بعد حين ﴾ (٢) .
كما يتخاض المضارع للدلالة على الزمان المستقبل إذا سبقه ناصب من
نواصبه .

وليست مصاحبة المضارع للناصب مقصورة على ظهوره في اللفظ بل
تتناول المصاحبة ظهور الناصب كقوله تعالى ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ (٣)

وقوله جل شأنه ﴿ وأن تعفوا أقرب للتقوى ﴾ (٤)
وقوله ﴿ إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾ (٥)

وقوله ﴿ يريد الله أن يخفف عنكم ﴾ (٦)

١ - من الآية ١٥٥ من سورة البقرة

٢ - من الآية رقم ٨٨ من سورة ص

٣ - من الآية رقم ١٨٤ من سورة البقرة

٤ ، ٥ - من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة

٦ - من الآية رقم ٢٨ من سورة النساء

كما تتناول المصاحبة تقدير الناصب نحو قوله تعالى ﴿ ليبين لكم ويهديكم
سنن الذين من قبلكم ، ويتوب عليكم ﴾

وقوله : ﴿ فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم ﴾ (١)

وقوله : ﴿ وما كان الله ليظلمهم ﴾ (٢)

ومن هذا يتضح أن المضارع يتخلص للاستقبال بمصاحبة ناصب مقدر
كتخلصه بمصاحبة ناصب ظاهر ، ذلك أن المضارع بعد أدوات النصب
متعين قيه الاستقبال من قبل أن المستقبل شرط لإعمال أداة النصب فيه .

ومن ثم فالمضارع يجب رفعه بعد « حتى » إن كان حاضراً وقت التكلم .

بل أن الشيخ الخضري في حاشيته على ابن عقيل يعنى في ذلك إمعاناً

حين يقول :

« إن فرض المستقبل حاضراً وجب رفعه . وكذا إن فرض الحاضر

مستقبلاً وجب نصبه » وهو بذلك يجري الفرض مجرى الواقع .

وسنقتصر الحديث في مجال أدوات النصب على حرف واحد منها . يبين

الاستقبال الذى هو أثر من آثارها في المضارع ، هذا الحرف هو (لن)

ذلك الحرف الذى يدخل على الفعل المضارع فيؤثر في معناه نفيًا وتأكيدياً

وتأيداً .

١ - من الآية رقم ٨٨ من سورة يونس

٢ - من الآية رقم ٤٠ من سورة العنكبوت

وقد فطن النحويون من القدم لآثار الحرف « لن » وتأثيره في المضارع على الرغم من إهمالهم في الغالب لزمن الفعل ، وإبتعادهم عن دراسته دراسة مستقلة .

وفي كتاب سيبويه :

« لن أضرب نفي لقوله سأضرب (١) وان يفعل نفي لقوله (سيفعل) (٢) »
« وأما الخليل فزعم أنها « لا أن » ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم كما قالو « ويله » يريدون وى لأمه . وكما قالوا (يومئذ) وجعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا اهلا) بمنزلة حرف واحد فانما هي « هل » و « لا » .
وأما غيره فزعم أنه ليس في « لن » زيادة ، وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء واحد على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم . في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً » (٣)
ولقد أصبحت كتابة سيبويه عن « لن » هي الأساس الذي يدور حوله حديث النحويين من بعده .

فمنهم من نقل العبارة بالنص كابن هشام الذي قال في أوضح المسالك
« لن لنفي سيفعل » (٤)

١ - كتاب سيبويه ١/١٣٥/١٣٦

٢ - المرجع السابق ٤/٢٢٠

٣ - المرجع السابق ٣/٥

٤ - التصريح على التوضيح ٢/٢١٩

ومنهم من تصرف في العبارة كالأشموني الذي قال في شرح الألفية :
« لن لنقى ما أثبت بحرف التنفيس^(١) والمقصود بقوله بحرف التنفيس »
هنا ما قصده سيويوه بقوله « سيفعل »

ومنهم من تحدث بالمعنى كابن مالك الذي قال في الكافية الشافية :
والنصب أوجب مطلقا بـ (كي) و (ان)
وبها استقبالا اخصص بـ (أن)

وفي شرح هذا البيت قال^(٢) .

« ثم بينت أن (كي) و (ان) ينصب بهما المضارع بلا شرط وأنها
و « أن » نهن يتخلص الفعل المنصوب إلى الاستقبال »

ولم تظهر شخصية نحوي من سقط النحاة الذين تحدثوا في دلالة « ان »
كما ظهرت شخصية الزمخشري الذي يرى أن (ان) تفيد لتأكيد نفى المستقبل ،
وتقتضي تأييد النفي .

ففي المفصل قال الزمخشري : «^(٣) لن بتأكيد ما تعطيه (لا) من نفى
المستقبل » .

وأوضح منه قوله في الكشاف^(٤)

١ - منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني ٢٧٨/٣

٢ - شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣

٣ - المفصل للزمخشري ٣٠٧

٤ - الكشاف ١١٣/٢

فإن قلت : ما معنى (لن) ؟

قلت : تأكيد النفي الذي تعطيه (لا) وذلك أن (لا) تنفي المستقبل .

تقول : (لا أفعل غداً) فإذا أكدت نفيها قلت : (لن أفعل غداً)

وقوله في موضع آخر (١) يفسر قوله تعالى « إن الذين تدعون من دون

الله لن يخلقوا ذباباً » (٢) .

« لن » أخت (لا) في نفي المستقبل إلا أن (لن) تنفيه نفياً مؤكداً

وتأكيداً هنا للدلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيل . مناف لأحوالهم

كما أنه قال : محال أن يخلقوا .

فإن قلت : ما محل « ولو اجتمعوا له » قلت النصب على الحال كما أنه قال :

مستحيل أن يخلقوا الذباب مشروطاً عليهم اجتماعهم جميعاً لخلقهم وتعاونهم

عليه .

وقد وافق الزمخشري على مذهبه تأكيد نفي المضارع بـ (لن) كثيرون

حتى قال ابن الجباز « إن منعه مكابرة » (٣) .

ووافقته على مذهبه بتأييد نفي المضارع بـ (لن) كثيرون - أيضاً - منهم

ابن يعيش شارح المفصل الذي قال : (٤)

١ - المرجع السابق ٢٢/٣

٢ - من الآية رقم ٧٣ من سورة الحج

٣ - مع الوامع ٤/٢

٤ - شرح المفصل ١١/٨ وما بعدها

« (ان) تنفى فعلا مستقبلا قد دخل عليه السين و (سوف) وتقع جوابا
لقول القائل : (سيقوم زيد) و (سوف يقوم زيد)
والسين وسوف نفيد أن التنفيس في الزمان فلذلك يقع نفيه على التأييد
وطول المدة .

وعارضة في إفادة (ان) التأييد قوم منهم ابن مالك الذي قال في شرح
الكافية الشافية (١)

« ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأييد النفي بـ (ان) وهو الزمخشري
في أنموذجه .

وحامله على ذلك اعتقاده أن الله - تعالى - لا يرى ، وهو اعتقاد باطل
بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ أعني ثبوت الرؤية - جعلنا الله من أهلها
وأعادنا من عدم الإيمان بها .

وقال ابن المنير الاسكندري (٢) يتعقب الزمخشري :

(ان) كما قال تشارك (لا) في النفي وتمتاز بمزيد تأكيده .
وأما استنباط الزمخشري من ذلك منافية الرؤية لحال الباري عز وجل
ثم إطلاقه الحال على الله - تعالى - مما يستحزر عنه .

واستشهاده على أن (ان) تشعر باستحالة المنفى بها عقلا مردود بكثير

١ - ٣ ص ١٥٣١

٢ - الكشاف ١١٤/٢

من الآي كقوله - تعالى « قل لن تخرجوا معي أبداً » (١) فذلك لا يحيل خروجهم عقلا .

« ولن يؤمن من قومك إلا من قد آمن » (٢) و « لن تابعونا » (٣) فهذه كلها حائزات عقلا لولا أن الخبر منع من وقوعها فالرؤية كذلك .

ومذهب الزمخشري في (لن) من حيث إفادتها التأييد من القوة بمكان ومن أقوى أدلته في هذا الموضع قوله تعالى « إن الذين تدعون من دون الله إن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له » (٤)

وقوله - جل شأنه - « يعتذرون إليكم إذا رجعتم إليهم، قل لا تعتذروا لن تؤمن لكم » (٥)

وإذا أمكن للنحويين أن يردوا الآية الأولى بقولهم : إن التأييد في هذه الآية لأمر خارجي لا من مقتضيات (لن) فأين الأمر الخارجي في الآية الثانية ؟

كما اعترض على مذهب الزمخشري إفادة (لن) التأييد بلزوم التناقض بذكر (اليوم) في قوله - تعالى - « فلن أكلم اليوم إنسيا » (٦)

١ - من الآية رقم ٨٣ من سورة التوبة

٢ - من الآية رقم ٣٦ من سورة هود

٣ - من الآية رقم ١٥ من سورة الفتح

٤ - من الآية ٧٣ من سورة الحج

٥ - من الآية ٩٤ من سورة التوبة

٦ - من الآية ٢٦ من سورة مريم

والتكرار يذكر (أبدا) في قوله - تعالى « ولن يتمنوه بها قدمت أيديهم »^(١).

وهذا الاعتراض لا يلزم الزمخشري ولا يهدم رأيه لأن الزمخشري لم يزعم أن (ان) تفيد التأيد في كل حال ، وإنما الظاهر من رأيه أنه يرى أن (ان) تفيد التأيد عند إطلاق منفيها وخلوها من المقيدات الزمنية ، فإن قيد منفيها بزمن محدد فإنها تفيد تأكيد النفي خلال هذا الزمن المقيد كما في الآية الأولى ، لأن المسلم به أن النفي على حسب الإثبات^(٢).

أما لزوم التكرار في قوله تعالى « ولن يتمنوه أبدا » فردوده على قائله لأنه ليس تكرارا باللفظ ، ولا بالمرادف ، لأن (لن) لا ترادف (أبدا) ذلك أنه من المعروف أن الاسم لا يرادف الحرف .

وإنما هو تصريح ودلالة بالمطابق على ما فهم بالتضمن وليس من التكرار في شيء بل من توكيد معنى تضمني لكلمة سابقة بلفظ دل على هذا المعنى مطابقة .

ولكلمة (أبدا) في الآية فائدة قيمة وهي رفع ما يشوم من أن (لن) لمجرد النفي بناء على استبعاد نفي تمنى الموت منهم على جهة التأيد^(٣).

والنحويون يثرون مسألة أخرى تتعلق بمعنى الفعل المضارع بعد

١ - من الآية ٩٥ من سورة البقرة

٢ - ابن يعيش في شرح المفصل ١١٢/٨

٣ - حاشية يس على القطر ١٠٩/١

(ان) من حيث الخبر والإنشاء .

فقد ذهب الجمهور إلى أن الفعل بعد (لن) لا يخرج عن كونه خبراً
كحالته بعد سائر الحروف النافية غير (لا) .

ولكن جماعة منهم ابن السراج وابن عصفور ذهبوا إلى أن الفعل قد
يخرج بعد (ان) إلى الدعاء واستبدل هؤلاء علي ما ذهبوا إليه بقوله - تعالى
- ﴿ قال رب ربما أنعمت علي فان أكون ظهيراً للمجرمين ﴾ (١) .

وما استدل به هؤلاء - أيضاً - قول الشاعر (٢) :

لن تزالوا كذلك ثم لا زات لكم خالداً خلود الجبال

واختار السيوطي في جمع الموامع هذا الرأي وصوبه فقال : إن
عطف الدعاء عليه قرينة ظاهرة في أن المعطوف عليه دعاء (٣) .

واست أميل إلى ما ذهب إليه السيوطي ذلك أن الآية الكريمة يجوز
حملها على النفي المحض ، فقوله - تعالى - ﴿ بما أنعمت علي ﴾ يجوز أن
يكون قسماً جوابه محذوف تقديره : أقسم بانعامك علي بالمغفرة لأتوبن وان
أكون ظهيراً للمجرمين .

١ - من الآية رقم ١٧ من سورة القصص .

٢ - البيت من المديد من قصيدة الأعرشى .

٣ - جمع الموامع ٢ ٤ .

ويجوز أن يكون استعظافاً كأنه قال : رب اعصمتني بحق ما أنعمت
علي من المغفرة فلن أكون إن عصمتني ظهيراً للمجرمين .
أما البيت فيحتمل أن تكون جملة (إن تزاوا كذلك) خبراً لإدعاء ،
ولا يحول دون ذلك كون المعطوف بضم دعائياً لجواز عطف الإنشاء على
الإخبار .

دلالة الفعل المضارع على الطلب:

بجانب دلالة الفعل المضارع على المعاني والأزمنة التي أشير إليها آنفاً فإن له دلالة لا تقل أهمية عن تلك الدلالات ألا هي دلالة على الطلب .

والحق الذي لا ينكره أحد أن الفعل المضارع يستطيع الدلالة على الطلب أشير وأوسع مما تدل عليه الصيغة الموضوعية في الأصل للطلب وهي صيغة الأمر .

وهذا الزعم لا يحتاج إلى دليل والاستعمال العربي خير شاهد على ذلك .

فإذا ما أردنا أن نأمر أحداً بالقيام فسيان أن يقال له : قم أو لتقم وكلا الأسلوبين صحيح وعربي فصيح يؤدي الغرض المسسوق من أجله الكلام .

وإنما أردنا عكس ذلك وهو طلب ترك القيام فلا تكاد توجد صيغة تلي هذا الغرض وتعبّر عن المعنى المقصود إلا الفعل المضارع المقرون بـ (لا) الناهية ، لأن صيغة الأمر تعجز عن أداء هذا المعنى .

وهذا صيغة أخرى من صيغ الطلب تعجز عن أدائها الأمر ، ويعبر عنها المضارع وهي الصيغة التي يطلب فيها المتكلم من نفسه .

فالمعهود أن المتكلم إذا قال (قم) فانما يوجه الحديث إلى المخاطب ويعنيه به . أي يوجه الحديث إلى غيره .

بخلاف قوله (لأقم) لأنه إنما يعني بذا الطلب نفسه لا غيره .

وأمر المخاطب نفسه . ونهيه أي : توجيه المتكلم إلى نفسه

أسلوبان معهودان في اللغة العربية ، وإن كان يحلو لبعض النحويين وصفها

بالقلة قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١).

« وإلى دخول لام الأمر و (لا) في النهي على فعل المتكلم بقلة
أشرت بقولي :

وقل ما تدخل ذى اللام و (لا) (أفعال) أو (تفعل) واللام اعتلى »
ونعت الأسلوب بالقلة لا يسمه بالانحطاط ، بل ولا يحول بينه والاستعمال
ومهايك من شيء فان هذا يجرنا إلى حديث موجز عن لام الطلب و (لا)
أختها يكشف عن استعمالها في العربية .

وذكر الطلب بعد (لا) واللام الجازمتين للفعل المضارع يحصل فائدتين لا
يحصلان بدونه .

إحداهما : تمييز (لا) المرادة من غير المرادة وهي النافية نحو قوله - تعالى
« لا أعبد ما تعبدون » (٢) والزائدة نحو قوله - جل شأنه - « ما منعك ألا
تسجد » (٣) وتمييز اللام المرادة من غير المرادة وهي التي يتعصب الفعل بعدها
نحو قوله - تعالى - « وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم » (٤) .

الثانية : أن الطلب يعم به (لا) في النهي نحو قوله - تعالى - « لا تحزن » (٥)

١ - شرح الكافية الشافية ١٥٦٨/٣ .

٢ - من الآية رقم ٢ من سورة الكافرون

٣ - من الآية رقم ١٢ من سورة الأعراف

٤ - من الآية رقم ٣٣ من سورة الأتقال

٥ - من الآية رقم ٤٠ من سورة التوبة

(ولا) في الدعاء نحو قوله - تعالى - « لا تؤاخذنا » (١) ويعم به لام الأمر نحو قوله - تعالى - « لينفق ذو سعة من سعته » (٢) ولام الدعاء نحو قوله جل شأنه - « ليقض علينا ربك » (٣)

وللام الطلب الأصالة في السكون من وجهين :

أحدهما : أنه الأصل ، إذ الحركة زيادة والأصل عدمها .

ثانيهما : المشاكلة بين اللفظ والعمل .

لكن منع تسكينها استحالة الابتداء بالسكون فحركت بالكسر تخلصا منه فإذا ما دخل عليها واو أو فاء رجع المتكلم بها - غالبا - إلى الأصل وهو السكون ليؤمن تفويت الأصل .

وتسكين هذه اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها ولذلك أجمع القراء على تسكين لام الأمر الواقعة في القرآن الكريم في جميع الآيات إلا في ثلاثة مواضع هي قوله - تعالى - « ثم ليقضوا نفثهم » (٤) فقد قرأ ورش وقنبل والبصرى والشامي بكسر اللام والباقون بالإسكان (٥)

وقوله - تعالى - « وليوفوا .. وليطوفوا » (٦) فقد قرأ ابن ذكوان بكسر اللام فيها والباقون بالإسكان (٧)

١ - من الآية رقم ٢٨٦ من سورة البقرة

٢ - من الآية رقم ٧ من سورة الطلاق

٣ - من الآية رقم ٧٧ من سورة الزخرف

٤ - من الآية رقم ٢٩ من سورة الحج

٥ - غيت التمتع في القراءات السبع ص ٢٩٦

وقوله ... جل شأنه ... «وايتمتعوا» (١) فقد قرأ قالون والمكي والأخوان
باسكان اللام والباقون بالكسر (٢).

ويقل دخول لام الطلب على فعل فاعل مخاطب استغناء بصيغة (افعل)
والكثير دخولها على فعل مالم يسم فاعله - مطلقا - نحو «لتعن بحاجتي»
و «ليزه علينا»

ومن دخولها على فعل فاعل مخاطب قراءة (٣) عثمان بن عفان وأبي ،
وأنس - رضى الله عنهم - «فبذلك فلتفرحوا» (٤)

وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - «لتأخذوا مضافكم» (٥)

ومن دخولها على المضارع المسند إلى المتكلم المفرد قوله - صلى الله عليه
وسلم - «قوموا فلاصل لكم» (٦)

١ - من الآية رقم ٦٦ من سورة العنكبوت

٢ - غيث النفع ٣١٩

٣ - وردت هذه القراءة في المحتسب ٣٠٣/١

٤ - من الآية رقم ٥٨ من سورة يونس

٥ - أخرجه مسلم في المساجد ١٥٩ ، الترمذى في تفسير سورة ٣٨
وأحمد ٢٤٣/٥ .

٦ - أخرجه البخارى في باب الصلاة ٢٠ . والأذان ١٦١ ، ومسلم في

المساجد ٢٦٨ ، وأبو داود في الصلاة ٧٠ ، والنسائى في الإمامة ١٩ ، ٢٠ ،

ومالك في الموطأ ٣١ والذرامى في الصلاة ٦١

ومن دخولها على المضارع المسند إلى جماعة المتكلمين قوله - تعالى -
« وانحمل خطاياكم (١) »

ومن دخول (لا) النهى على فعل المتكلم المفرد قول النابغة الذبياني (٢)
لأعرفن ربربا خورا مدا مدامها مردقات على أحناء أكوار

ومن دخولها على الفعل المضارع المسند إلى جماعة المتكلمين قول
الشاعر (٣):

إذا ماخرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا مادام فيها الجراضم

ويكثر استعمال هذا الأسلوب - أيضا - إذا بني الفعل المضارع
للمجهول فيقال : « لا أخرج » و « لا تخرج »

والمنهى في الحقيقة غير المتكلم إذ هو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير
المتكلم ، والأصل لا يخرجني أحد ، ولا يخرجنا أحد .

١ - من الآية رقم ١٢ من سورة العنكبوت .

٢ - من البسيط والرواية في ديوان النابغة ص ٨٢ تخالف هذه الرواية
والربرب : القطيع من بقر الوحش واستعاره للنساء .
الخور : اسوداد العين مثل أعين الظباء والبقر ، الأحناء : الأطراف
الأكوار : جمع كور وهو الرجل .

٣ - من الطويل نسبة ابن الشجري في أماليه ٢٢٦/٢ للفرزدق ولم أجده
في ديوانه ولا في زيادات الديوان ، ولم ينسبه العيني في المقاصد النحوية ٤٢٠/٤
ولا صاحب التصريح الذي استشهد به ٢٤٦/٢ ولا ابن مالك في شرح
الكافية الشافية ١٥٦٧/٣ .

وإنما كثير هذا الأسلوب استعمالاً لأنه أبلغ في الدلالة على المراد لشموله
المخاطب وغيره فقول القائل (لا تخرجني) الفاعل فيه محدد معين ومثله
« لا تخرجوني » و « لا تخرجونا »

أما قوله « لا أخرج » و « لا تخرج » فالفاعل المحذوف يشمل كل من
يقدر على الإخراج من المخاطب أو المخاطبين وغيره أو غيرهم .

الدلالة الزمنية في اللغة العربية :

قبل أن أنهى الحديث عن الدلالة الزمنية للفعل المضارع رأيت أن ألفت النظر إلى الدلالة الزمنية في اللغة العربية تلك التي نتجت عن التقسيم الزمنى للأفعال .

فقد قسم النحويون العرب الأفعال العربية من حيث الوقوع والتحقق إلى ماض ، ومضارع ، وأمر ، ولم ينتهوا فيما انتهوا إليه إلى تلك التقريعات التي اصطاح عليها اللغويون الغربيون في تقسيماتهم للأفعال في لغاتهم الحديثة ، ولم يسيروا في منهج التقسيم الذي كان معروفا في اللغات الأوربية القديمة كاللاتينية واليونانية وغيرها .

ودرس المستشرقون الزمان في اللغات السامية ، كما درسوه في لغاتهم الأوربية الحديثة وأصولها اللاتينية واليونانية . ولما قابلوا هذه بتلك ورأوا هذه الكثرة الوفرة من الصيغ التي تعبر عن الزمن في اللغات اللاتينية واليونانية واللغات الغربية الحديثة ، ولم يجدوا في العربية سوى صيغ ثلاث عدوا ذلك قصوراً في اللغة العربية ، ونقصاً في دلالة أفعالها على الزمن .

ولما كان مقياس الدلالة الزمنية في لغة ما دليلاً على رقيها وتقدمها وجب على العرب وبخاصة المتخصصين منهم في دراسة اللغة أن يناقشوا هذا الزعم الذي شاع بين المعتنقين بدراسة السامية من المستشرقين والذي يدور حول قصور اللغة العربية في دلالة أفعالها على الزمن .

ومنذ حين تعرض المرحوم الأستاذ العقاد لهذا الموضوع في محاضرة له نشرت بصحيفة المعلم الأول ، ومن رأي العقاد « أن هذا الاعتقاد وهم

لا يثبت على نظرة محققة في التاريخ ولا في اللغة . وربما ساغ في عقول المتعجلين من مصدقيه لأنهم توهموا أن هذه اللغة نشأت في صحراء خاوية لا قيمة للوقت عند أهلها (١) .

وقد حاول الأستاذ العقاد رحمه الله أن يمحو هذا الوهم الذي ران على بعض العقول فشرع يثبت أن العرب قوم أحسوا بقيمة الزمن فعبروا عنه في دقة حتى أنهم قسموا اليوم إلى أقسام تكاد تنحصر باساعات ووضعوا لكل قسم منها كلمة تدل عليه ، فكان الفجر والشروق ، والبكرة والضحى والغدوة والظهيرة والقائلة والعصر والأصيل إلى آخر تلك الكلمات التي تكاد تحدد من اليوم ساعات بعينها . والتي لا يوجد لها نظير في كثير من اللغات الأخرى .

ونرى أن اللغة العربية فرقت بين الأوقات من حيث الطول والقصر تقريبا دقيقا ، فالمدة شاملة لجميع المقادير من امتداد الزمن ، وتنطوى فيها للحظة والمحة للوقت القصير ، والبرهة والردح للوقت الطويل ، والفترة للمدة المعتدلة بين وقتين بل وجد فيها الحين للزمن المقصود المعين ، والعهد للزمن المعهود المقترن بمناسباته ، والزمن للدلالة على جنس الوقت كيفما كان ، والدهر للمدة المحيطة بجميع الأزمنة والعهود والأحيان .

والحق أن هذه الكلمات ونحوها لا تعبر عن الزمن اللغوى بقدر ما تعبر عن دقة اللغة العربية في التمييز بين الأوقات ، فهي كغيرها من الكلمات مثل

السالف والقادم . . . تلك التي يصحح معناها الزمان Time ولكنها لا تعبر
عن الزمن اللغوي Tense .

وتقسيمات العرب لساعات النهار إلى هذه الأقسام العديدة إن دلت على
شيء فأنما تدل على مدى إحساسهم بقيمة الزمن . ومع هذه تمحي نظرة
بعض المستشرقين الذين يقولون بنقص الدلالة الزمنية في اللغة العربية .

والحقيقة - كما تبدو - أن المستشرقين لم يتهموا اللغة العربية بالقصور
الزمني لأنهم توهموا - كما يقول الأستاذ العقاد - أن العرب قوم بداءة لا قيمة
للزمن عندهم ، ذلك أن المستشرقين لم يتهموا اللغة العربية وحدها بهذا
القصور حتى يمكن تعليل اتهامهم لها باعتقادهم أن العرب قوم بداءة لم يحسوا
بالزمن وإنما ألصقوا هذا للنقص باللغات السامية جميعا ، وبعض هذه اللغات
شب وترعرع ثم عاش وتطور بعيداً عن الصحراء ، مما يؤيد أن هذا الاتهام
كان نتيجة لشيء آخر غير البداءة ذلك الشيء يحتمل أن يكون قلة الصيغ
في هذه اللغات ، وكثرتها في لغات غربية قديما وحديثا .

ومما لا شك فيه أننا لو أردنا تقسيم الأفعال العربية إلى شيء قريب
من التقسيم الآثني أو اليوناني القديم لتيسر لنا ذلك في سهولة
ويسر .

فالمضارع في اللغة العربية يدل على الحال ، فإذا ما أضيف إليه السين
مثلا ، صار مستقبلا قريبا .

وإذا ما أضيفت إليه (سوف) أصبح مستقبلا بعيداً .

والفعل الماضى إذا ما أُضيفت إليه (قد / اكتسب زمنا أكبر منه إذا
تجرد منها . . . وهكذا .

ولكن النحاة العرب لم يلتفتوا إلى هذه الخاصية في الأفعال والمصاحبة
للأدوات ، ولذا لم يقسموا الزمن إلى تلك الأقسام العديدة التي توجد في
اللغات الغربية واتخذوا الشكل العام أساسا لتقسيمهم فصنّوا الأفعال من
حيث الزمن العام والصيغة ، لا من حيث المعنى الخاص والتفريع الزمني .

فالصيغة التي تعبر عن الزمان بنفسها لا بإضافة حرف أو فعل أو أداة
إليها تصنف في قسم خاص بها .

وفي اعتقادي أن هذا السبب جعلهم يدعجون الحال مع المستقبل في فرع
واحد تحت اسم الفعل المضارع (في وقت يفردون فيه للأمر بابا مستقلا
مع أنهم طابقوا بين تقسيمهم للأفعال والأصول العامة للزمن .

وها هو ذا ابن يعيش يقول (١) :

لما كانت الأفعال مساوقة للزمان . . . ولما كان الزمان ثلاثة : ماض ،
وحاضر ، ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك ، فمنها حركة
مضت ، ومنها حركة لم تأت ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت
الأفعال ثلاثة : ماض ومستقبل وحاضر .

فالنحويون العرب قسموا الأفعال إلى ثلاثة من حيث الهيئة والصيغة
وهذا القصور في التقسيم بناء على حركات الأزمنة الفلكية لا يعنى

بالضرورة القصور في اللغة ، وإنما يعنى وجهة النظر في التأليف .

فكل زمن في اللغات الغربية له ما يماثله في اللغة العربية ، وإن لم يفرده
النحاة بابا خاصا في مؤلفاتهم ، فعدم التأليف في الشيء لا يعنى عدم
وجوده .

ومن هنا نقول : إن ما لاحظته المستشرقون من عدم وجود صيغ
اصطلاحية لبعض الأزمنة في لغتنا لا يعيبها ، ولا يفض من قيمتها .

فالحقيقة التي لا ينكرها أحد أن اللغة العربية ليس بها نقص في
الاستعمالات الزمنية ، وإن لم تفرّد بأبواب مستقلة في كتب النحو
هذه واحدة .

وحقيقة أخرى يجدر أن ننبه إليها وهي أن تعدد الأزمنة في اللغات
الأوروبية إنما حدث نتيجة لاستعمال بعض هذه اللغات أفعالا مساعدة
مع الفعل .

فليس لهذه الأزمنة تصرفات قائمة بذاتها غير مركبة ، وضعت في
الأصل للدلالة على زمن بعينه ، وإنما هي تركيبات وأساليب متعددة
الأجزاء ، والدلالات .

ويستطيع المتأمل في اللغات الأوروبية أن يرد كل هذه الأزمنة إلى
أصلين اثنين نشأت عنها كل هذه الأزمنة بإضافة فعل مساعد أو بتحويل
الفعل إلى اسم الفاعل ، أو اسم المفعول وإضافة الفعل المساعد إليه .

وليتخذ لذلك مثلا (كلمة to go) .

لا نستطيع أن نحصل من هذا المصدر إلا على صيغتين اثنتين فقط:
تدلان على الزمن بلا تركيب أو إضافة هما ما يعرفان بالماضي المنقطع
والمضارع المنقطع (go - Went) .

بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول :

و بإضافة فعل مساعد من الأفعال التي إصطلح على إضافتها مثل (to-be)
في الإنجليزية مثلا إلى تلك الصيغ السابقة تتكون الأزمنة العديدة التي يتوهم
بعض الغربيين أنها غير موجودة في اللغات السامية .

وبالموازنة بين هذه الصيغ ونظيراتها في اللغة العربية نجد أن اللغة العربية
أغنى في هذه الناحية من كثير من اللغات الأوربية الراقية .

فاسم الفاعل واسم المفعول - مثلا يمكن صوغها من كل فعل عربي
بسهولة ويسر وفي دقة متناهية رغم ما امتازت به اللغة العربية من كثرة في
التصريفات في المادة الواحدة .

فاسم الفاعل من قتل : قاتل

واسم المفعول منه : مقتول .

واسم الفاعل من قاتل مقاتل

واسم المفعول منه مقاتل

واسم الفاعل من تقاتل متقاتل

واسم المفعول منه متقاتل . . .

وهكذا إلى آخر التصريفات التي يمكن أن يكتسبها الفعل بزيادة حرف
أو حرفين أو ثلاثة على الأصل المجرد .

وبما يستتبع ذلك من اختلاف في المعنى كما في فعل مثل (قبل) .

فمعناه يختلف عن أقبل ، وقابل ، وقبل ، وتقبل ، واستقبل ... فكل فعل من هذه الأفعال يفيد معنى يفاير الآخر علي الرغم من اتحاد المادة . وكل فعل من هذه الأفعال — أيضا — له اسم فاعل واسم مفعول يختصان به دون غيره من الأفعال .

أما الزيادات التي يمكن إضافتها إلى الفعل أو اسم الفاعل أو اسم المفعول لتعطي أزمنة جديدة يمكن تقسيها في لغة مثل الانجليزية إلى ثلاثة أقسام :

أولها : فعل الكينونة الذي يعبر عنه بـ (Verb to be)

وعندنا في العربية ما يماثله ، وإن كانت اللغة العربية تشترط إضماره بل توجبه في بعض الحالات تجنباً للتطويل وطلباً لأغراض بلاغية أخرى ويعبر عنه بـ (يكون) و (كان) وبعض أخواتها مثل (مازال) حيث إنها تفيد الاستمرار الذي تفيدته (iz, am, are) إذا ما أضيفت لاسم الفاعل .

ثانيها : فعل التملك الذي يعبر عنه بـ (verb to have) ومثل هذا الأسلوب تؤدي (قد) بعض معانيه إذا سبقها الفعل الماضي .

وتنفرد (قد) بتأدية معانٍ آخر مثل قرب الوقوع نحو (قد قامت الصلاة) والتكرار بقله في نحو (قد يجود البخيل) .

ثالثها : المستقبل ويمثله في الانجليزية (will and shall)

ويقابل هذا الأسلوب في العربية المضارع المقترن بالسين و (سوف)

ولا تكفى العربية بهذا التشابه في تلك الأزمنة وإنما تنفرد بوسائلها الأخرى الخاصة في التعبير عن الزمن فهناك أفعال المقاربة ، وأفعال الشروع وأدوات التحضيض ، وصيغ المطاوعة ... إلى آخر تلك الأساليب الخاصة التي تكاد تنفرد بها اللغة العربية والتي تدعو إلى الدهشة - كما قال الاستاذ ﴿ جوزيف فندريس ﴾ عندما نرى فيها هذه المجموعة الكبيرة من الوسائل للتعبير مثلا :

(Causatif)	عن السببية :
(Conatif)	والكثرة
(in tensif)	والشدة :
(desira tif)	والتمنى
(Putatif)	والرجاء
(Jussif)	والأمر :
(reciproque)	والمفاعلة
(relécki)	والمطاوعة :

ثم قال فندريس :

إن كل هذه المصطلحات الثمينة لا تزال تشير إلى فصائل في الفعل السامي (١) .

وهذا الاعتراف الصريح من أستاذ غربي يدل على أن اللغات السامية لها طريقتها الخاصة في التعبير .

١ - اللغة ج فندريس . تعريب عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص طبعة الانجلو ص ١٣٥ .

ومما هو جدير بالذكر الإشارة إلى صعوبة ترجمة المضارع التام
(The Present Perfect)

فهذا الزمن لا يستطيع المتحدث باللغة العربية التعبير عنه في بعض
الاستعمالات بلا قرينة لفظية تحدد المراد منه وتوضحه ، ويمكن أن نعتبرها
بدل الفعل المساعد في الانجليزية .

فجملة (ali has gone) يفهم منها أن عليا ذهب حالا ، أو ذهب
ولأن لم يعد ، ومثل هذا المعنى يحتاج إلى النص الصريح عليه في اللغة العربية
أو إلى قرينة تعين المقصود حتى يكون التعبير دقيقا مؤديا للغرض المسوق
من أجله .

والحق أن تقسيم النحويين الأفعال العربية إلى ثلاثة أقسام عامة ماض :
يدل على انتهاء وقوع الحدث قبل زمن التكلم ومضارع يدل على وقوع
الحدث في الحال مقترنا بالمستقبل ، وأمر يطلب به وقوع الحدث في المستقبل
من خلال صيغة أصلية لا يضاف إليها أداة أخرى . تقسيم أكثر
دلالة على الغرض من حيث الشكل ، وأقرب إلى التقسيم المنطقي
المعهود من بعض اللغات الأخرى ، إذ المستقبل في اللغات الغربية
ليس ذا صيغة أصلية قائمة بذاتها ، إنها عبارة عن الفعل الأصلي مضافا
إليه أداة أخرى (Will or shall) أما المستقبل في اللغة العربية الذي من
هذا النوع فيعبر عنه بالمضارع مسبوقا بالسين أو (سوف) فهو من باب المضارع
ذو الزمن المستقبل .

أما الأمر فقد أورد له باب خاص به باعتباره حدثاً مطلوب التحقيق في المستقبل يعبر عنه بصيغة مستقلة .

وهذا من آثار التفكير الفلسفي ، والمنطقي في الدراسات اللغوية وكان من جراء ذلك أن أصبح النجاح يوجهون فضل عناية للشكل والهيئة والبنية والصيغة التي تراعى اللفظ بحركاته وسكناته . وتغض الطرف عن المعنى في كثير من الأحيان مع أن اللغة في حد ذاتها تهتم بالمعنى أكثر من اهتمامها بالصيغة .

ففي أساليب الدعاء كثيراً ما جاء الفعل الماضي مقصوداً به الدعاء في المستقبل فيقول القائل - مثلاً - (جزاك الله خيراً) وهو يعلم أن الجزاء لم يستوف بعد وإنما هو مطلوب تحقيقه للمخاطب في المستقبل بعد التكلم ولكنه يستعمل الفعل الماضي عن قصد بلاغي يريد به تأكيد المعنى وتقوية الأمل ، وكأن الفعل المطلوب تحقيقه للمخاطب قد حدث بالفعل قبل التكلم وأصبح حقيقة لا مجرد رجاء .

وكان في وسع المتكلم أن يقول (يجزيك الله خيراً) مستعملاً الفعل المضارع وهو استعمال جائز لغوياً ، ولكن الماضي في هذا المجال أوفى للغرض وأقوى في إفادة المعنى .

ولو كانت اللغة العربية توجه اهتمامها إلى الفعل وصورته دائماً بغض النظر عن أداء المعنى لتحتج على العرب استعمال المضارع بدلاً من الماضي حين إرادة الدلالة على معنى يتحقق في المستقبل بعد زمن التكلم .

وتبادل الأفعال أماكنها في التعبير عن المعاني استعمال شائع في كثير من اللغات .

وإذا كان الفعل المضارع كما رأينا يمكن استعماله في التعبير عن حدث ماضي وعن حدث يقع الآن أو سيقع في المستقبل ون الماضي قد يراد منه المستقبل كما مر في الدعاء وفي المعاني التي لا بد من تحققها كما في قوله - تعالى - ﴿ أتى أمر الله فلا تستعجلوه ﴾ .

وقوله ﴿ وسيق الذن اتقوا ربهم إلى الجنة زمي آ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم ﴾ (٢) .

هذا في العربية :

وفي الفرنسية يستطيع المستقبل البسيط التعبير عن الحاضر نحو « Il Scraà Paris à l'heureqàilest » والمعنى : سيكون في باريس في الساعة التي نحن فيها .

وقد مر غير بعيد في حديثنا عن أداة الجزاء أن النحويين لا يشترطون زماناً معيناً لفعل الشرط وجوابه ، فليس واجبا أن يكون الشرط والجواب مضارعين في اللفظ والمعنى ، فقد يكونان كذلك وقد يكونان ماضين في اللفظ مضارعين في المعنى ، لأن هذه الأدوات تقلب معنى الماضي وتحوّله إلى الاستقبال شرطاً كان أو جواباً . قال - تعالى - ﴿ إن كنت قلته فقد علمته ﴾ (٣) أي : إن يتبين في المستقبل أنني كنت قلته في الماضي فأنا أعلم أنك قد علمت به .

١ - من الآية رقم ١ من سورة النحل .

٢ - من الآية رقم ٧٣ من سورة الزمر .

٣ - من الآية رقم ١٧٦ من سورة المائدة .

وهذا إن دل على شيء فأنما يدل على أن الأزمنة التي تدخل الفعل لا تغير
من أوضاعه .

فالماضى يبقى كما هو وإن دل على المستقبل .

والمضارع يظل مضارعا وإن عبر عن الماضى .

ذلك أن الماضى والمضارع صيغ لا أفكار (١) .

المضارع

المضارع

المضارع

المضارع

المضارع

المضارع

المضارع

المضارع

(ولا) في الدعاء نحو قوله - تعالى - « لا تؤاخذنا » ^(١) ويعم به لام الأمر نحو قوله - تعالى - « أينفق ذوسعة من سعته » ^(٢) ولام الدعاء نحو قوله جل شأنه - « ليقض علينا ربك » ^(٣)

وللام الطلب الأصالة في السكون من وجهين :

أحدهما : أنه الأصل ، إذ الحركة زيادة والأصل عدمها .

ثانيهما : المشاكلة بين اللفظ والعمل .

لكن منع تسكينها استحالة الابتداء بالساكن فحركت بالكسر تخلصا منه فإذا ما دخل عليها واو أو فاء رجع المتكلم بها - غالبا - إلى الأصل وهو السكون ليؤمن تقويت الأصل .

وتسكين هذه اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها ولذلك أجمع القراء على تسكين لام الأمر الواقعة في القرآن الكريم في جميع الآيات إلا في ثلاثة مواضع هي قوله - تعالى - « ثم ليقضوا نفثهم » ^(٤) فقد قرأ ورش وقنبل والبصرى والشامي بكسر اللام والباقون بالإسكان ^(٥)

وقوله - تعالى - « وليوفوا .. وليطوفوا » ^(٦) فقد قرأ ابن ذكوان بكسر اللام فيها والباقون بالإسكان ^(٧)

١ - من الآية رقم ٢٨٦ من سورة البقرة

٢ - من الآية رقم ٧ من سورة الطلاق

٣ - من الآية رقم ٧٧ من سورة الزخرف

٤، ٥ - من الآية رقم ٢٩ من سورة الحج

٦ ٧ - غيت التمتع في القراءات السبع ص ٢٩٦

وقوله -- جل شأنه -- «وايتمتموا» (١) فقد قرأ قالون والمكي والأخوان
باسكان اللام والباقون بالكسر (٢).

ويقل دخول لام الطلب على فعل فاعل مخاطب استغناء بصيغة (افعل)
والكثير دخولها على فعل مالم يسم فاعله - مطلقا - نحو «لتعن بحاجتي»
و «ليزه علينا»

ومن دخولها على فعل فاعل مخاطب قراءة (٢) عثمان بن عفان وأبي ،
وأنس - رضى الله عنهم - «فبذلك فلتفرحوا» (٤)

وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - «لتأخذوا مصافكم» (٥)

ومن دخولها على المضارع المسند إلى المتكلم المفرد قوله - صلى الله عليه
وسلم - «قوموا فلا أصل لكم» (٦)

-
- ١ - من الآية رقم ٦٦ من سورة العنكبوت
 - ٢ - غيث النفع ٣١٩
 - ٣ - وردت هذه القراءة في المحتسب ٣.٣/١
 - ٤ - من الآية رقم ٥٨ من سورة يونس
 - ٥ - أخرجه مسلم في المساجد ١٥٩ ، الترمذى في تفسير سورة ٣٨
وأحمد ٢٤٣/٥ .
 - ٦ - أخرجه البخارى في باب الصلاة ٢٠ . والأذان ١٦١ ، ومسلم في
المساجد ٢٦٨ ، وأبو داود في الصلاة ٧٠ ، والنسائى في الإمامة ١٩ ، ٢٠ ،
ومالك في الموطأ ٣١ والدرامى في الصلاة ٦١

ومن دخولها على المضارع المسند إلى جماعة المتكلمين قوله - تعالى -
« ولنجمل خطاباكم (١) »

ومن دخول (لا) النهى على فعل المتكلم المفرد قول النابغة الذبياني (١)
لأعرفن ربنا حورا مدامعها مردفات على أحناء أكوار

ومن دخولها على الفعل المضارع المسند إلى جماعة المتكلمين قول
الشاعر (٢):

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا مادام فيها الجراضم

ويكثر استعمال هذا الأسلوب - أيضا - إذا بني الفعل المضارع
للمجهول فيقال : « لا أخرج » و « لا تخرج »

والمنهى في الحقيقة غير المتكلم إذ هو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير
المتكلم ، والأصل لا يخرجني أحد ، ولا يخرجنا أحد .

١ - من الآية رقم ١٢ من سورة العنكبوت .

٢ - من البسيط والرواية في ديوان النابغة ص ٨٢ تخالف هذه الرواية
والربرب : القطيع من بقر الوحش واستعاره للنساء .
الخور : اسوداد العين مثل أعين الظباء والبقر ، الأحناء : الأطراف
الأكوار : جمع كور وهو الرجل .

٣ - من الطويل نسبة ابن الشجري في أماليه ٢٢٦/٢ للفرزدق ولم أجده
في ديوانه ولا في زيادات الديوان ، ولم ينسبه العيني في المقاصد النحوية ٤٢٠/٤
ولا صاحب التصريح الذي استشهد به ٢٤٦/٢ ولا ابن مالك في شرح
الكافية الشافية ١٥٦٧/٣ .

وإنما كثر هذا الأسلوب استعمالاً لأنه أبلغ في الدلالة على المراد لشموله
المخاطب وغيره فقول القائل (لا تخرجني) الفاعل فيه محدد معين ومثله
« لا تخرجوني » و « لا تخرجونا »

أما قوله « لا أخرج » و « لا تخرج » فالفاعل المحذوف يشمل كل من
يقدر على الإخراج من المخاطب أو المخاطبين وغيره أو غيرهم .

الدلالة الزمنية في اللغة العربية :

قبل أن أنهى الحديث عن الدلالة الزمنية للفعل المضارع رأيت أن ألفت النظر إلى الدلالة الزمنية في اللغة العربية تلك التي نتجت عن التقسيم الزمنى للأفعال .

فقد قسم النحويون العرب الأفعال العربية من حيث الوقوع والتحقق إلى ماض ، ومضارع ، وأمر ، ولم ينتهوا فيما انتهوا إليه إلى تلك التقریعات التي اصطلاح عليها اللغويون الغربيون في تقسيماتهم للأفعال في لغاتهم الحديثة ، ولم يسيروا في منهج التقسيم الذي كان معروفا في اللغات الأوربية القديمة كاللاتينية واليونانية وغيرها .

ودرس المستشرقون الزمان في اللغات السامية ، كما درسوه في لغاتهم الأوربية الحديثة وأصولها اللاتينية واليونانية . ولما قابلوا هذه بتلك ورأوا هذه الكثرة الوفرة من الصيغ التي تعبر عن الزمن في اللغات اللاتينية واليونانية واللغات الغربية الحديثة ، ولم يجدوا في الغربية سوى صيغ ثلاث عدوا ذلك قصوراً في اللغة العربية ، ونقصاً في دلالة أفعالها على الزمن .

ولما كان مقياس الدلالة الزمنية في لغة ما دليلاً على رقيها وتقدمها وجب على العرب وبخاصة المتخصصين منهم في دراسة اللغة أن يناقشوا هذا الزعم الذي شاع بين المعتنقين بدراسة السامية من المستشرقين والذي يدور حول قصور اللغة العربية في دلالة أفعالها على الزمن .

ومنذ حين تعرض المرحوم الأستاذ العقاد لهذا الموضوع في محاضرة له نشرت بصحيفة المعلم الأول ، ومن رأى العقاد أن هذا الاعتقاد وهم

لا يثبت على نظرة محققة في التاريخ ولا في اللغة . وربما ساغ في عقول المتعجلين من مصدقيه لأنهم توهموا أن هذه اللغة نشأت في صحراء خاوية لا قيمة للوقت عند أهلها (١) .

وقد حاول الأستاذ العقاد رحمه الله أن يمحو هذا الوهم الذي ران على بعض العقول فشرع يثبت أن العرب قوم أحسوا بقيمة الزمن فعبروا عنه في دقة حتى أنهم قسموا اليوم إلى أقسام تكاد تنحصر باساعات ووضعوا لكل قسم منها كلمة تدل عليه ، فكان الفجر والشروق ، والبكرة والضحى والغدوة والظهيرة والقائلة والعصر والأصيل . . . إلى آخر تلك الكلمات التي تكاد تحدد من اليوم ساعات بعينها . والتي لا يوجد لها نظير في كثير من اللغات الأخرى .

ونرى أن اللغة العربية فرقت بين الأوقات من حيث الطول والقصر تفريقا دقيقا ، فالمدة شاملة لجميع المقادير من امتداد الزمن ، وتنطوي فيها اللحظة والمهجة للوقت القصير ، والبرهة والردح للوقت الطويل ، والفترة للمدة المعتدلة بين وقتين بل وجد فيها الحين للزمن المقصود المعين ، والعهد للزمن المعهود المقترن بمناسباته ، والزمن للدلالة على جنس الوقت كيفما كان ، والدهر للمدة المحيطة بجميع الأزمنة والعهود والأحيان .

والحق أن هذه الكلمات ونحوها لا تعبر عن الزمن اللغوي بقدر ما تعبر عن دقة اللغة العربية في التمييز بين الأوقات ، فهي كغيرها من الكلمات مثل

السالف والقادم . . . تلك التي يصحب معناها الزمان Time ولكنها لا تعبر
عن الزمن اللغوي Tense .

وتقسيمات العرب لساعات النهار إلى هذه الأقسام العديدة إن دلت على
شيء فأنما تدل على مدى إحساسهم بقيمة الزمن . ومع هذه تمحي نظرة
بعض المستشرقين الذين يقولون بنقص الدلالة الزمنية في اللغة العربية .

والحقيقة - كما تبدو - أن المستشرقين لم يهتموا اللغة العربية بالقصور
الزمني لأنهم توهموا - كما يقول الأستاذ العقاد - أن العرب قوم بداءة لا قيمة
للزمن عندهم ، ذلك أن المستشرقين لم يهتموا اللغة العربية وحدها بهذا
القصور حتى يمكن تعليل اتهامهم لها باعتقادهم أن العرب قوم بداءة لم يحسوا
بالزمن وإنما ألصقوا هذا للنقص باللغات السامية جميعا ، وبعض هذه اللغات
شب وترعرع ثم عاش وتطور بعيداً عن الصحراء ، مما يؤيد أن هذا الاتهام
كان نتيجة شيء آخر غير البداوة ذلك الشيء يحتمل أن يكون قلة الصيغ
في هذه اللغات ، وكثرتها في لغات غربية قديما وحديثا .

ومما لا شك فيه أننا لو أردنا تقسيم الأفعال العربية إلى شيء قريب
من التقسيم الآثيني أو اليوناني القديم لتيسر لنا ذلك في سهولة
وبسر .

فالمضارع في اللغة العربية يدل على الحال ، فإذا ما أضيف إليه السين
مثلا ، صار مستقبلا قريبا .

وإذا ما أضيفت إليه (سوف) أصبح مستقبلا بعيداً .

والفعل الماضي إذا ما أضيفت إليه (قد) اكتسب زمنا أكبر منه إذا تجرد منها . . . وهكذا .

ولكن النحاة العرب لم يلتفتوا إلى هذه الخاصية في الأفعال والمصاحبة للأدوات ، ولذا لم يقسموا الزمن إلى تلك الأقسام العديدة التي توجد في اللغات الغربية واتخذوا الشكل العام أساسا لتقسيمهم فصنّوا الأفعال من حيث الزمن العام والضيغة ، لا من حيث المعنى الخاص والتفريع الزمني .

فالضيغة التي تعبر عن الزمان بنفسها لا بإضافة حرف أو فعل أو أداة إليها تصنف في قسم خاص بها .

وفي اعتقادي أن هذا السبب جعلهم يدمجون الحال مع المستقبل في فرع واحد تحت اسم (الفعل المضارع) في وقت يفردون فيه للأمر بابا مستقلا مع أنهم طابقوا بين تقسيمهم للأفعال والأصول العامة للزمن .

وها هو ذا ابن يعيش يقول (١) :

لما كانت الأفعال مساوقة للزمان . . . ولما كان الزمان ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك ، فمنها حركة مضت ، ومنها حركة لم تأت ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال ثلاثة : ماض ومستقبل وحاضر .

فالنحويون العرب قسموا الأفعال إلى ثلاثة من حيث الهيئة والضيغة وهذا القصور في التقسيم بناء على حركات الأزمنة الفلكية لا يعني

بالضرورة القصور في اللغة ، وإنما يعنى وجهة النظر في التأليف .

فكل زمن في اللغات الغربية له ما يماثله في اللغة العربية ، وإن لم يفرد له النحاة أبابا خاصا في مؤلفاتهم ، فعدم التأليف في الشيء لا يعنى عدم وجوده .

ومن هنا نقول : إن ما لاحظته المستشرقون من عدم وجود صيغ اصطلاحية لبعض الأزمنة في لغتنا لا يعيها ، ولا يغض من قيمتها .

فالحقيقة التي لا ينكرها أحد أن اللغة العربية آيس بها نقص في الاستعمالات الزمنية ، وإن لم تفرد بأبواب مستقلة في كتب النحو هذه واحدة .

وحقيقة أخرى يجدر أن ننبه إليها وهي أن تعدد الأزمنة في اللغات الأوروبية إنما حدث نتيجة لاستعمال بعض هذه اللغات أفعالا مساعدة مع الفعل .

فليس لهذه الأزمنة تصرفات قائمة بذاتها غير مركبة ، وضعت في الأصل للدلالة على زمن بعينه ، وإنما هي تركيبات وأساليب متعددة الأجزاء ، والدلالات .

ويستطيع المتأمل في اللغات الأوروبية أن يرد كل هذه الأزمنة إلى أصلين اثنين نشأت عنها كل هذه الأزمنة بإضافة فعل مساعد أو بتحويل الفعل إلى اسم الفاعل ، أو اسم المفعول وإضافة الفعل المساعد إليه .

ولنتخذ لذلك مثلا (كلمة to go) .

لا نستطيع أن نحصل من هذا المصدر إلا على صيغتين اثنتين فقط
تدلان على الزمن بلا تركيب أو إضافة هما ما يعرفان بالماضي المنقطع
والمضارع المنقطع (go - Went) .

بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول :

وبإضافة فعل مساعد من الأفعال التي إصطلح على إضافتها مثل (to-be)
في الإنجليزية مثلا إلى تلك الصيغ السابقة تتكون الأزمنة العديدة التي يتوهم
بعض الغربيين أنها غير موجودة في اللغات السامية .

وبالموازنة بين هذه الصيغ ونظيراتها في اللغة العربية نجد أن اللغة العربية
أغنى في هذه الناحية من كثير من اللغات الأوربية الراقية .

فاسم الفاعل واسم المفعول - مثلا يمكن صوغها من كل فعل عربي
بسهولة ويسر وفي دقة متناهية رغم ما امتازت به اللغة العربية من كثرة في
التصريفات في المادة الواحدة .

فاسم الفاعل من قتل : قاتل

واسم المفعول منه مقتول .

واسم الفاعل من قاتل مقاتل

واسم المفعول منه مقاتل

واسم الفاعل من تقاتل متقاتل

واسم المفعول منه متقاتل . . .

وهكذا إلى آخر التصريفات التي يمكن أن يكتسبها الفعل بزيادة حرف

أو حرفين أو ثلاثة على الأصل المجرد .

وبما يستتبع ذلك من اختلاف في المعنى كما في فعل مثل (قبل) .

فمعناه يختلف عن أقبيل ، وقابل ، وقبل ، وتقبل ، واستقبل ... فكل فعل من هذه الأفعال يفيد معنى يغير الآخر على الرغم من اتحاد المادة . وكل فعل من هذه الأفعال — أيضا — له اسم فاعل ، اسم مفعول يختصان به دون غيره من الأفعال .

أما الزيادات التي يمكن إضافتها إلى الفعل أو اسم الفاعل أو اسم المفعول لتعطي أزمنة جديدة يمكن تقسيها في لغة مثل الإنجليزية إلى ثلاثة أقسام :

أولها : فعل الكينونة الذي يعبر عنه بـ (Verb to be)

وعندنا في العربية ما يماثله ، وإن كانت اللغة العربية تشترط إضماره بل توجهه في بعض الحالات تجنباً للتطويل وطلباً لأغراض بلاغية أخرى ويعبر عنه بـ (يكون) و (كان) وبعض أخواتها مثل (مازال) حيث إنها تفيد الاستمرار الذي تفيدته (iz, am, are) إذا ما أضيفت لاسم الفاعل .

ثانيها : فعل التملك الذي يعبر عنه بـ (verb to have) ومثل هذا الأسلوب تؤدي (قد) بعض معانيه إذا سبقها الفعل الماضي .

وتنفرد (قد) بتأدية معانٍ آخر مثل قرب الوقوع نحو (قد قامت الصلاة) والتكرار بقله في نحو (قد يوجد البخيل) .

ثالثها : المستقبل ويمثله في الإنجليزية (will and shall)

ويقابل هذا الأسلوب في العربية المضارع المقترن بالسين و (سوف)

ولا تكفى العربية بهذا التشابه في تلك الأزمنة وإنما تنفرد بوسائلها الأخرى الخاصة في التعبير عن الزمن فهناك أفعال المقاربة ، وأفعال الشروع وأدوات التحضيض ، وصيغ المطاوعة ... إلى آخر تلك الأساليب الخاصة التي تكاد تنفرد بها اللغة العربية والتي تدعو إلى الدهشة - كما قال الاستاذ ﴿ جوزيف فندريس ﴾ عندما نرى فيها هذه المجموعة الكبيرة من الوسائل للتعبير مثلا :

(Causatif)	: عن السببية
(Conatif)	: والكثرة
(in tensif)	: والشدة
(desira tif)	: والتمنى
(Putatif)	: والرجاء
(Jussif)	: والأمر
(reciproque)	: والمفاعلة
(relécki)	: والمطاوعة

ثم قال فندريس :

إن كل هذه المصطلحات الفنية لاتزال تشير إلى فصائل في الفعل السامي (١) .

وهذا الاعتراف الصريح من أستاذ غربي يدل على أن اللغات السامية لها طريقتها الخاصة في التعبير .

١ - اللغة ج فندريس . تعريب عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص طبعة

ومما هو جدير بالذكر الإشارة إلى صعوبة ترجمة المضارع التام
(The Present Perfect)

فهذا الزمن لا يستطيع المتحدث باللغة العربية التعبير عنه في بعض
الاستعمالات بلا قرينة لفظية تحدد المراد منه وتوضحه ، ويمكن أن نعتبرها
بدل الفعل المساعد في الانجليزية .

فجملة (ali has gone) يفهم منها أن عليا ذهب حالا ، أو ذهب
ولآن لم يعد ، ومثل هذا المعنى يحتاج إلى النص الصريح عليه في اللغة العربية
أو إلى قرينة تعين المقصود حتى يكون التعبير دقيقا مؤديا للغرض المسوق
من أجله .

والحق أن تقسيم النحويين الأفعال العربية إلى ثلاثة أقسام عامة ماض :
يدل على انتهاء وقوع الحدث قبل زمن التكلم ومضارع يدل على وقوع
الحدث في الحال مقترنا بالمستقبل ، وأمر يطلب به وقوع الحدث في المستقبل
من خلال صيغة أصلية لا يضاف إليها أداة أخرى . تقسيم أكثر
دلالة على الغرض من حيث الشكل ، وأقرب إلى التقسيم المنطقي
المعهود من بعض اللغات الأخرى ، إذ أن المستقبل في اللغات الغربية
ليس ذا صيغة أصلية قائمة بذاتها ، إنها هو عبارة عن الفعل الأصلي مضافا
إليه أداة أخرى (Will or shall) أما المستقبل في اللغة العربية الذي من
هذا النوع فيعبر عنه بالمضارع مسبوقا بالسين أو (سوف) فهو من باب المضارع
ذي الزمن المستقبل .

أما الأمر فقد أفرد له باب خاص به باعتباره حدثاً مطلوب التحقيق في المستقبل يعبر عنه بصيغة مستقلة .

وهذا من آثار التفكير الفلسفي ، والمنطقي في الدراسات اللغوية وكان من جراء ذلك أن أصبح النحاة يوجهون فضل عناية للشكل والهيئة والبنية والصيغة التي تراعى اللفظ بحركاته وسكناته . وتغض الطرف عن المعنى في كثير من الأحيان مع أن اللغة في حد ذاتها تهتم بالمعنى أكثر من اهتمامها بالصيغة .

ففي أساليب الدعاء كثيراً ما جاء الفعل الماضي مقصوداً به الدعاء في المستقبل فيقول القائل - مثلاً - (جزاك الله خيراً) وهو يعلم أن الجزاء لم يستوف بعد وإنما هو مطلوب تحقيقه للمخاطب في المستقبل بعد التكلم ولكنه يستعمل الفعل الماضي عن قصد بلاغي يريد به تأكيد المعنى وتقوية الأمل ، وكأن الفعل المطلوب تحقيقه للمخاطب قد حدث بالفعل قبل التكلم وأصبح حقيقة لا مجرد رجاء .

وكان في وسع المتكلم أن يقول (يجزيك انه خيراً) مستعملاً الفعل المضارع وهو استعمال جائز لغوياً ، ولكن الماضي في هذا المجال أوفى للغرض وأقوى في إفادة المعنى .

ولو كانت اللغة العربية توجه اهتمامها إلى الفعل وصورته دائماً بغض النظر عن أداء المعنى لتجتم على العرب استعمال المضارع بدلا من الماضي حين إرادة الدلالة على معنى يتحقق في المستقبل بعد زمن التكلم .

وتبادل الأفعال أماكنها في التعبير عن المعاني استعمال شائع في كثير من اللغات .

وإذا كان الفعل المضارع كما رأينا يمكن استعماله في التعبير عن حدث ماضى وعن حدث يقع الآن أو سيقع في المستقبل ون الماضي قد يراد منه المستقبل كما مر في الدعاء وفي المعاني التي لا بد من تحققها كما في قوله - تعالى - ﴿ أتى أمر الله فلا تستعجلوه ﴾ .

وقوله ﴿ وسيق الذن اتقوا ربهم إلى الجنة زمى آ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم ﴾ (٢) .

هذا في العربية :

وفي الفرنسية يستطيع المستقبل البسيط التعبير عن الحاضر نحو « Il Scraà Paris à l'heure qàilest » والمعنى : سيكون في باريس في الساعة التي نحن فيها .

وقد مر غير بعيد في حديثنا عن أداة الجزاء أن النحويين لا يشترطون زماناً معيناً لفعل الشرط وجوابه ، فليس واجباً أن يكون الشرط والجواب مضارعين في اللفظ والمعنى ، فقد يكونان كذلك وقد يكونان ماضين في اللفظ مضارعين في المعنى ، لأن هذه الأدريات تقلب معنى الماضي وتحوله إلى الاستقبال شرطاً كان أو جواباً . قال - تعالى - ﴿ إن كنت قلته فقد علمته ﴾ (٣) أى : إن يتبين في المستقبل أنى كنت قلته في الماضي فأنا أعلم أنك قد علمت به .

١ - من الآية رقم ١ من سورة النحل .

٢ - من الآية رقم ٧٣ من سورة الزمر .

٣ - من الآية رقم ١٧٦ من سورة المائدة .

وهذا إن دل على شيء فانما يدل على أن الأزمنة التي تدخل الفعل لا تغير
من وضعه .

فالماضى يبقى كما هو وإن دل على المستقبل .
والمضارع يظل مضارعا وإن عبر عن الماضى .
ذلك أن الماضى والمضارع صيغ لا أفكار (١) .